البـــاب الأول

كيفية تخريج الحديث

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قواعد هامّة في التخريج.

الفصل الثاني: طُرُقُ التخريج. وفيه خمسة مباحث:

الطريقة الأولى: معرفة أيّة لفظة من الحديث.

الطريقة الثانية: معرفة أول الحديث.

الطريقة الثالثة: معرفة موضوع الحديث.

الطريقة الرابعة: معرفة الصحابي راوي الحديث.

الطريقة الخامسة: معرفة صفة الحديث.

الفصل الثالث: كتابة التخريج وصياغته، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أنواع التخريج.

المبحث الثاني: نماذج من التخريج.

المبحث الثالث: أشهر الكتب المساعدة على التخريج.

الفصل الأول

قواعد هامة في تخريج الحديث

هناك قواعد عشرة لابدَّ للمشتغل بتخريج الحديث من معرفتها، وهي:

أولاً: تخريج الحديث لا يكون إلاّ من المصادر المُسْنَدَة:

عرّفنا التخريج في أول الكتاب أنه (عَزْوُ الحديث لمن أخرجه من أصحاب المصادر المُسْنَدة) ويُسْتَفاد من هذا التعريف أمور:

١ ـ أنّ عَزْوَ الحديث لا يكون إلا للمصادر الأصلية الحديثية أو غيرها؛ ككتب التفسير، أو الفقه، أو التاريخ... التي وُضِعَت خلال القرون الخمسة الأولى، وجمعت الحديث من صدور الحفّاظ في الكتب؛ بأسانيدها إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة أو التابعين.

٢ ـ أن يكون الحديث في هذه المصادر مُسْنَداً من صاحب المصدر إلى النبي ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، لا إلى صاحب كتاب قبله.

٣ ـ يمكن الاستعانة بالمراجع التي كُتبت بعد القرن الخامس والكمبيوتر والفهارس والموسوعات في التعرّف على مخارج الحديث عند أصحاب المصادر الأصلية، ولكن لا يُعْزَى الحديث إليها، بل للمصادر التي اعتمدت عليها، ومن الخطأ عَزْوُ الحديث للمراجع التي كُتِبَت بعد القرن الخامس، كـ «رياض الصالحين» للنووي (ت٦٧٦هـ)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (ت٦٥٦هـ) و«فتح الباري» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) و«الجامع الصغير» للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ ولو رَوَت الحديث بأسانيدها ـ وإنما يلزم الرجوع لأصحاب المصادر الأصلية التي وُضِعت خلال القرون الخمسة الأولى، والتي استقت منها هذه المراجع أحاديثها.

ثانياً: قيمة أسانيد الحديث بعد القرن الخامس هي باتّصالها بأصحاب المصادر الأصلية:

يوجد اليوم من يروي الحديث بأسانيده من شيوخه إلى النبي ﷺ بإسناد فيه

عشرون رجلاً أو أقل أو أكثر، فما قيمة الإسناد اليوم؟ وهل لا يزال مُعْتَبراً عند أهل الحديث؟

إن بقاء سلسلة السند إلى اليوم خصِيصَةٌ اختصَّ اللَّهُ بها المسلمين دون سواهم من الأمم، مِنْ بَيْن ثلاث خصائص: (الإسناد، والإعراب، والأنساب). ولكن العبرة في تخريج الحديث، باتصال هذه الأسانيد بأصحاب مصادر الحديث الأصلية التي جمعته من صدور الرُّواة خلال القرون الخمسة الأولى، كصحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة...

ويحرص كثير من العُلماء اليوم على الرواية بالأسانيد المتصلة إلى أصحاب الكتب، والاستجازة من الشيوخ بها، وهذه الأسانيد محفوظة في كتب تسمَّى بـ «الإثبات» و«المشيخات» و«الفهارس»، و«معاجم الشيوخ»[1] التي يذكر أصحابها أسانيدهم إلى كتب الحديث، كصحيح البخاري، ومسلم... فالعبرة بوجودها في هذه المصادر الأصلية، لا بروايتهم لها بأسانيدهم. وإنّ بقاء سلسلة السند إلى اليوم يزيد الثقة بمصادر الحديث الأصلية.

ثالثاً: ماذا يفعل الباحث عن حديث لا يعرف نصّه؟

الباحث عن الحديث واجِدٌ من اثنين:

١ ـ إما أنه يكتب في موضوعٍ ما، ويريد الاستشهاد بحديث، لكنه لا يعرف نصّه، ولا مكان وجوده.

٢ ـ أو أنه يَعْرِفُ نصَّ الحديث، ولكنه لا يعرف مصدره.

أما الأوّل فعليه الرجوع للكتب المؤلَّفة على الأبواب والمواضيع، كصحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة، والموطآت، والمصنّفات، والمستدركات

(١) راجع: «فهرس الفهارس»، لمحمد عبد الحي الكتّاني، و«معجم المعاجم والمشيخات»، ليوسف المرعشلي.

والمستخرجات، والمجاميع الموضوعية، وكتاب «مفتاح كنوز السُّنَّة» لفنسنك المؤلَّف على حروف المعجم، ويفرّع تحت كل موضوع أبوابه، ويذكر ضمن كل باب أحاديث (١٤) كتاباً.

وأما الآخر فعليه البحث عن الحديث بطرق التخريج الآتية في الفصل التالي، أو الرجوع للفهارس العامة أو الخاصة التي تتقيّد بألفاظ الكتب التي تُفهرِس أحاديثها.

رابعاً: ماذا يفعل الباحث إذا وجد حديثه بلفظ آخر؟

لا يَضُرُّ اخْتِلافُ لَفْظِ الحديث مِنْ مُصَنَّفٍ إلى آخر، بشرط أن يكون الصحابيُّ واحِداً، مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيّات..» يُروَى بلفظ «الأعمال بالنيّات..» وهو يُروى عن عمر بن الخطّاب رضي اللّه عنه، فالرُّوَاةُ عنه من التابعين تختلف رواياتهم، والمعنى واحد، وقد يرويه أَحَدُهُم عنه مُطَوَّلاً، وآخَرُ مُخْتَصراً، قال الزَّيْلَعيُّ في «نصب الراية» ٣/ ٥٤: (وَظيفةُ المُحَدِّثِ أنْ يَبْحَثَ عن أَصْلِ الحَديثِ، فَيَنْظُرَ مَنْ خَرَّجَهُ، ولا يَضُرُّهُ تَغَيُّرُ بَعْضِ أَلْفاظِه، ولا الزِيَادةُ فيه أو النَّقْصُ).

ولكن يلزم في التخريج بيان مصدر الحديث الذي أخرجه باللفظ الذي يسوقه الباحث في المتن، وبيان اختلاف الروايات عند المصادر الأخرى في تخريجه.

وعلى الباحث عن الحديث أن يَعْلَم أن بعض الكتب التي يستعين بها في تخريج حديثه كالفهارس الخاصَّة بالكتب، وكالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، قد تدُلُّه على لفظ واحدٍ لحديثه، لأنّها تتقيد باللفظ، وأن حديثه يمكن أن يوجد بمعناه في مصادر أخرى بألفاظ أخرى، فعليه عدم الاكتفاء بأحد ألفاظ الحديث، دون سواها، بل عليه مُتابعة البحث حتى يصل إلى جميع ألفاظه الأخرى، والرجوع للكتب، والفهارس الموضوعية، كمفتاح كنوز السُّنَّة.

خامساً: طُرُقُ الحديث وشواهِدُه ومتابَعاتُه:

(الحديث واحِدٌ ما دام الصحابيُّ واحِداً، وإن تعدّدت الأسانيد لهذا الصحابي)، وقد يكون له إسناد واحد لهذا الصحابي، وقد يكون له أكثر من إسناد، فإذا رواه عن الصحابي ثلاثة من التابعين، نَعْتَبِرُ واحداً منها (أصلاً)، والاثنين (متابِعَيْن) للأصل، فيكون له (متابَعتان)، وإنْ رواه أربعة من التابعين، يكون له ثلاث (مُتابعات)، وهكذا.

والحديث إذا رواه صَحَابِيٌّ واحد يُسَمّى (آحاداً)، وأما إذا رواه صحابيٌّ آخر فهو (طريق) آخر للأول، ونُسَمِّيه (شاهداً) للحديث الأصل، وقد يكون للحديث شاهدان فيسمّى عزيزاً أو ثلاثة فيسمى مشهوراً أو أربعة فيسمى متواتراً، ولا يضرُّ اختلاف ألفاظهم إذا كان المعنى واحِداً.

و(الطُرُقُ) و(الشواهِدُ) و(المُتابَعاتُ) تُفِيد في تَقْوِيَةِ الحديث، فَيَرْقَى بها الحديثُ (الضعيفُ لِذاتِهِ) إلى (الحَسَنِ لغَيْرِه)، ويرقى بها (الحسن لذاته) إلى (الصحيح لغيره)، لذلك يلجأ إليها ويبحث عنها مَن يحتاج لِتَقْوِيَةِ حديثه وتصحيحه.

هذا وليعلم الباحث أن حديثه قد يكون صحيحاً من طريقٍ رجالُ إسناده ثقات، وضعيفاً إذا رُوِي نفسه من طريق آخر رجال إسناده مجرّحين، فلا يتعجّل بإصدار الحكم على الحديث قبل تخريج جميع طرقه.

سادساً: تَعَدُّد مَصادر التخريج:

إذا وُجِد الحديث في أكثر من مصدر، فماذا يفعل الباحث؟

١ ـ إذا وُجِد الحديث عند الشيخين البخاري ومسلم وعند غيرهما من مصادر الحديث كالسنن الأربعة ومسند أحمد وموطأ مالك، وسنن الدارمي... يُعْزى إلى الصحيحين فقط، ويُرْمز إلى أنه من المُتَّفق عليه ولا يُعْزَى لِسِوَاهُما؛ لأنهما أصحّ الكتب باتفاق علماء الحديث، والتخريج من غيرهما لا فائدة منه في تقوية الحديث، طالما أنّ المتّفق عليه عندهما أعْلى درجات الصحيح.

وكذلك إذا وُجد عند أحدهما، وفي غيره من المصادر الأخرى، يُعْزَى إلى الصحيح فقط ولا يعزى لسواه.

ولا يُعْزَى لأي مصدرٍ غيرهما معهما إلّا في حالة واحدة فقط؛ وهي وجود الحديث باللفظ الذي نريده في غيرها، كسنن أبي داود مثلاً، فنخرجه من هذا المصدر، ونشير إلى أنّ أصله في الصحيح بلفظ آخر ونسوقه.

٢ ـ أما في حالة عدم وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإن كان عند أصحاب السنن الأربعة ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي وغيرهم، فيُعْزَى إليها دون غيرهما، لأنها مظنّة الحديث الصحيح بعد الصحيحين باتّفاق المحدّثين.

٣ ـ وفي حال عدم وجود الحديث عند أصحاب الكتب التسعة: (البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك، والدارمي) يُبحث عنه في غيرها، ويُتَحرَّى الإسناد الصحيح، ويُبْحَث عن الطُرُق، والشواهد، والمتابعات لتقوية الحديث.

سابعاً: اختلاف طبعات المصادر:

جَرَت عادة المحدّثين قديماً كالمنذري، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي، بِعَزْوِ الحديث إلى مخرجه فقط، فيقولون مثلاً: (أخرجه البُخاري) دون ذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث.

وقد يعثر الباحث على الحديث في كتابٍ ما، ويكون مؤلّف هذا الكتاب أو مُحقِّقه قد خرَّجه من مصدره بذكر الجزء والصفحة فقط، كقوله: (أخرجه البخاري في صحيحه ٢/ ٢٢٥) أو بذكر رقم الحديث فقط كقوله: (البخاري: ٤٦٥) ولكن الطبعة التي في حوزة الباحث قد تختلف في صفحاتها وترقيمها، وقد ظهر حتى الآن أربعون طبعة لصحيح البخاري، فما الحَلّ؟

مِن الخطأ وقصور النظر عَزْوُ الحديث في هذه الأيام إلى المصدر فقط أو للجزء والصفحة في المصدر، أو لرقم الحديث فقط بل يلزم تبيان أمور ثابتة

لا تتغيَّر بتغَيُّر طبعات الكتاب وهي: (المؤلِّف، المصدر، الكتاب، الباب) وهي أقل الواجب، وهي معلومات تصلح لكل طبعات الكتاب الواحد.

أما مَنْ يُواجِهُ تخريجاً ناقصاً، فعليه العودة للمصدر، والبحث عن حديثه بطرق التخريج الآتية في الفصل التالي ويمكن لمن عرف رقم الحديث، أن يكون مطابقاً لطبعته، وفي حال اختلافه، يتقدّم حديثاً أو حديثين، أو يتأخّر، وسيعثر على حديثه إن شاء الله.

وسيأتي لاحقاً في الفصل الأخير بيان كيفية كتابة التخريج الكامل.

ثامناً: التخريج والحكم على الحديث:

إن الباحث الذي يواجه في عمله حديثاً يتوجّب عليه أمران:

١ ـ تخريج الحديث من مصادره.

٢ ـ بيان حكم الأئمة عليه صِحَّةً أو ضعفاً من مصادرهم.

فلا يكفي تخريج الحديث بعزوه للمصادر التي أخرجته، بل لابُدَّ من بيان درجته ليعرف القارئ إمكانية الاحتجاج بالحديث أم لا.

وعلى الباحث أوالخطيب، أو المُحاضِر أو الكاتب أن لا يستشهد في عمله بالحديث الموضوع، أو الواهي الشديد الضعف؛ لأن عمله في هذه الحالة يفقد قيمته وأهمّيته، فما بُنِيَ على فاسد فهو فاسد، بل عليه اختيار الحديث الصحيح ليستشهد به، وذلك يتطلّب منه كشفاً عن درجة الحديث.

وقد بذل عُلماء الحديث جُهُوداً جبّارة في خدمة الحديث، والحُكم على أحاديث المصادر الأصلية التي كُتِبَت خلال القرون الخمسة الأولى، ولم يتركوا مصدراً من المصادر إلا ونَقَدُوا أحاديثه ودرسوا أسانيدها، وبيّنوا درجتها واحداً واحداً في كتبهم.

وسنذكر باختصار شديد كيفية الحكم على الحديث، وكتب الأئمة المشتملة على أحكامهم:

١ ـ بالنسبة لصحيحي البخاري ومسلم، لا يحتاج الباحث لبيان درجة الحديث

عندهما، لأنهما اشترطا إخراج الصحيح فقط، وقد أجمعت الأئمة بعدهما ـ بعد دراسة أحاديثهما ونقدها ـ على صحة جميع ما فيهما. فيكفي من الباحث العزو إليهما فقط، دون بيان درجة الحديث، لأنّ عمله هذا يكون تحصيل حاصل، بل اعتبر بعض العلماء الحُكمَ على أحاديثهما جهلاً بعلم الحديث.

٢ ـ في حال تخريج الحديث من كتب الصِحَاح ـ سوى البخاري ومسلم ـ كـ «صحيح ابن خزيمة»، وابن حبّان، وابن السكن، و«المستدرك» للحاكم، والمستخرجات، فهي ـ وإن سمّاها أصحابها صِحاحاً ـ لكن لم يصحّ لهم ذلك، فقد بيّن العلماء بعد دراستها والكشف عنها اشتمالها على الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والواهي شديد الضعف، وأحياناً الموضوع، فلا يؤخذ ما فيها على الجزم بصحّته، كما في صحيحي البخاري ومسلم، بل لا بُدَّ من بيان أحكام الأئمة المتأخّرين عليها من كتبهم، كـ «تلخيص المستدرك للحاكم النيسابوري»، الذي وضعه الذهبي (ت٧٤٨هـ) وتعقّبه إما موافقة على تصحيحه، أو تضعيفاً لأحاديثه، فلا يكفي ذكر تصحيح الحاكم للحديث، بل يلزم ذكر تعقّبات الذهبي وإقراره أو مخالفته له.

٣ ـ بالنسبة للسنن الأربعة لابُدَّ من بيان وضع كل حديث فيها، فأبو داود ذكر في «رسالته إلى أهل مكّة في وصف سننه» أنه ضمّنه الصحيح وما يُقاربه ـ يعني به الحسن ـ ولم يبيّن درجة كل حديث فيه، بل اعتبر سكوته عنه صلاحيته للاحتجاج، وأما ما ذكر فيه من ضعيف ـ لأنه لم يجد غيره في الباب بأسانيده ـ فقد بيَّن سبب ضعفه عَقِبَه، ويلزم من الباحث الذي يخرّج منه حديثاً أن يذكر إمّا سكوته عن الحديث، ويُعتبر هذا تصحيحاً له، أو تضعيفه له.

وأما الترمذي، فقد تكلّم على كل حديث عقبه ببيان درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وخالفه بعض الأئمة في أحكامه، فيلزم بيان حكمهم على

أحاديثه، ولا يكفي ذكر حكمه فقط.

وأما النسائي، فقد اجتبى «السنن الصغرى»، المشهورة بين أيدي الناس الآن بـ «سنن النسائي» من «سننه الكبرى» وابتعد عن شديد الضعف، ومع ذلك يلزم بيان أحكام الأئمة النقّاد لأحاديثه من كتبهم.

وأما «سنن ابن ماجه»، فقد اشتمل على الصحيح والحسن، وكثر فيه الضعيف والواهي، وقد قام البوصيري في «مصباح الزجاج» ببيان درجة أحاديثه.

وأما سائر الكتب فيلزم بيان أحكام الأئمة على أحاديثها.

ولكن مَنْ هُمُ الأئمة الذين حَكَمُوا على الأحاديث، وما هي كتبهم؟ نذكر منهم ـ حسب تسلسل وفياتهم ـ:

١ ـ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمٰن بن عثمان، أبو عمرو الشهرزوري الكردي الشافعي (ت٦٤٣هـ) له: «علوم الحديث» و«الفتاوى» و«أدب المفتي» و«شرح مشكل الوسيط للغزالي».

٢ ـ المُنْذِري، زكي الدين أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله الشامي الأصل، المصري الشافعي (ت٦٥٦هـ) له: «الترغيب والترهيب» وله فيه حكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، و«مختصر سنن أبي داود» و«الأربعون في اصطناع المعروف»، و«كفاية المتعبِّد وتحفة المتزهِّد» و«التكملة لوفيات النَّقَلة».

٣ ـ النووي، محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شَرف بن مَرّي الدمشقي الشافعي (ت٦٧٦هـ) له: «الأربعون النووية» و«شرح صحيح مسلم»، و«التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» في مصطلح الحديث، و«الأذكار» و«رياض الصالحين» و«المجموع شرح المهذب» و«منهاج الطالبين» في الفروع.

٤ ـ المِزّي، جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف الحلبي الدمشقي (ت٧٤٢هـ)، له: «تحفة الأشراف» و«تهذيب الكمال»

و«معجم شيوخه» و«الضعفاء والمتروكين».

٥ ـ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشافعي (ت٧٤٨هـ) له: «ميزان الاعتدال» و«تذكرة الحفّاظ» و«الكبائر» و«مختصر سنن البيهقي» و«تلخيص المستدرك للحاكم» و«سير أعلام النبلاء»...

٦ ـ الزَّيْلَعِي، جمال الدين أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي (ت٧٦٢هـ) له: «نَصْب الراية بتخريج أحاديث الهداية» و«تخريج أحاديث الكشّاف»...

٧ ـ ابن المُلَقِّن، السراج أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد المصري الشافعي (ت٨٠٤هـ) له: «مختصر مسند الإمام أحمد»، و«شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي» و«التذكرة في علوم الحديث» و«التوضيح بشرح الجامع الصحيح» و«تحفة المحتاج إلى أدلّة المنهاج للنووي» في الفروع، و«خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي» و«الإعلام في شرح عمدة الأحكام»...

٨ ـ العِرَاقي، زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن الكردي المصري (ت٨٠٦هـ) له: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار». و«تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» و«فتح المُغيث بشرح ألفية الحديث» و«التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» في المصطلح، و«تخريج أحاديث منهاج الطالبين»، و«شرح الجامع للترمذي»، و«الباعث على الخلاص من أحاديث القُصّاص».

٩ ـ الهَيْثَمِي، نور الدين أبو بكر، علي بن أبي بكر بن سليمان المصري الشافعي (ت٨٠٧هـ) وله: «غاية المقصد في زوائد أحمد» و«كشف الأستار عن زوائد البزّار» و«المقصد العلي في زوائد أبي يَعْلَى المَوْصِلِي» و«البدر المنير في زوائد المعجم الكبير» للطبراني، و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين»: «الأوسط والصغير» للطبراني، و«مجمع الزوائد» جمع

فيه زوائد الستة كتب المتقدمة، وحكم على أحاديثها، وله: «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان» و«بُغْيَة الباحث عن زوائد مسند الحارث» و«زوائد حلية الأولياء لأبي نُعَيم» و«زوائد فوائد تمّام».

١٠ ـ البوصيري، الشهاب أبو العباس، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني المصري (ت٨٤٠هـ) وله: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» و«فوائد المنتقي لزوائد البيهقي» و«إتحاف السادة الخِيَرَة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»...

١١ ـ ابن حجر العَسْقَلاني، الشهاب أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (ت٨٥٢هـ) وله: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» و«نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار» للنووي، و«الإصابة في تمييز الصحابة» و«لسان الميزان» و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير» و«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» و«تهذيب التهذيب».. و«مختصر كشف الأستار في زوائد مسند البزار على مسند أحمد والكتب الستة» للهيثمي، و«زوائد مسند الفِرْدَوْس للديلمي».

١٢ ـ ابن قُطْلُوبُغا، زين الدين، القاسم بن قطلوبُغا المصري الحنفي (ت٨٧٩هـ) وله: «زوائد سنن الدارقطني».

١٣ ـ السيوطي، الجلال أبو الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر الخضيري المصري الشافعي (ت٩١١هـ) وله: «الجامع الصغير» جمع فيه أحاديث ستين كتاباً، وحكم على أحاديثها، لكن تعقّبه تلميذه المناوي في «فيض القدير شرح الجامع الصغير» على بعض أحكامه وخالفه فيها.

تاسعاً: على الباحث التعرّف على مناهج المحدّثين[1] في تآليفهم:

كان الأقدمون على علم بِطُرُق تأليف كتب الحديث، بسبب صِلَتِهم الوثيقة

(١) للتعرّف على مناهج المحدثين في تآليفهم انظر: الباب الثاني من هذا الكتاب ص١٠٩ فما بعدها.

بها، فقد كانوا يحفظونها في صدورهم غيباً، حتى صار منهم الحفّاظ، فهذا الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) يحفظ ألف ألف حديث (يعني مليوناً)، وهذا أبو زُرْعَة الرازي (ت٢٦٤هـ) يحفظ ستَّ مائة ألف حديث كما يحفظ أحدهم الفاتحة.

وكذلك كانوا يقرأونها على الشيوخ، ويستجيزونهم في أسانيدها، وكانوا يؤلّفون الكتبَ حولها ما بين شرح، واختصار وجمع، وخدمة، واقتباس، فبالجملة كانوا على صلة وثيقة بها، وبكيفية تأليفها، لذلك كان يسهل عليهم الكشف منها، رغم كونها مخطوطة غير مطبوعة.

أما اليوم فالمسلمون على جهل تام بكتب الحديث وأسمائها وأهمّيتها، ومن باب أَوْلَى مناهج تأليفها، وكيفية البحث منها عن طلبهم. وقد فوجئتُ أثناء تدريسي لهذه المادة أن بعض طلّاب الكليات الشرعية يتعرّفون لأول مرّة في حياتهم على «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» ويفتحونها ويَنظرون فيها! فما سبب هذا التجهيل بمصادر الدين الأساسية!

على العُلماء أن يردّوا الطلّاب إلى مصادر دينهم الأصلية، ويعرّفونهم بأهميتها، وضرورة اقتنائها، وقراءتها على الشيوخ، ودوام النظر فيها والعمل بها، وتأسيس مكتبة إسلامية لطالب العلم في منزله، تحوي أهم المصادر الأساسية من تفاسير، وكتب علوم القرآن، والحديث، والفقه وأصوله، وعليهم عقد مجالس العلم، لإقراء أُمّات الكتب الهامة، وإحياء هذه السُنَّة الهامَّة في نشر العلم.

وبذلك يعتاد الطلبة الرجوع لهذه الكتب باستمرار، والحصول على مسائلهم منها بسهولة ويسر، وعليهم أيضاً أن يجتهدوا في التعرّف على هذه المصادر، فيقتنوها، ويطالعوا فيها، وينظروا فيها باستمرار، ويبحثوا عن مسائلهم فيها.

عاشراً: عند إرادة التخريج يجب البَدْء بالكتب الغنيّة بالمصادر:

الكتب التي يستعين بها الباحث في التخريج نوعان من حيث الغِنَى بمصادر الحديث:

١ ـ فهو إمّا أن يرجع لمصدر الحديث نفسه الذي يُخرّجه، وبذلك يحصل على حديثه من مصدر واحد فقط، كصحيح البخاري مثلاً.

٢ ـ وإما أن يستعين بالكمبيوتر، أو بموسوعة، أو بكتاب غنيّ بالمصادر التي خرّجت الحديث، كـ «موسوعة الحديث الشريف» الذي يشتمل على أحاديث (١٥٠) مصدراً.

فعلى الباحث أن يتعرّف على الكتب الغَنِيَّة بالمصادر والتي تشتمل على أكبر قدر منها، ومضمون كل كتاب قبل البدء بعملية التفتيش، وقد ذكرناها ص ٣١٦ وبذلك تكون فرصة التخريج أمامه أكبر وأوسع، ومساعدة ذلك على:

أولاً: اختيار المصادر التي سيعزو حديثه إليها، كما تقدّم في القاعدة السادسة.

ثانياً: في تصحيح الحديث والحكم عليه، كما تقدّم في القاعدة الثامنة.

ثالثاً: في التعرّف على طُرُق الحديث، وشواهده، ومتابعاته، كما تقدّم في القاعدة الخامسة.

رابعاً: في التعرّف على ألفاظ الحديث المختلفة والتي يفسّر بعضها بعضاً، وتوضح معنى الحديث، كما تقدّم في القاعدة الرابعة.

خامساً: في التعرُّف على اتصال الأسانيد، أو انقطاعها.

سادساً: في التعرُّف على المُبْهمات في الحديث.

سابعاً: في التعرُّف على عِلَل الحديث الخَفِيَّة.

ثامناً: في التعرُّف على شذوذ الحديث.

الفصل الثاني

طُـرُق التخـريـج

وفيـه خمسـة مباحث:

١ ـ الطريقة الأولى: معرفة أية لفظة من الحديث.

٢ ـ الطريقة الثانيـة: معرفة أوّل الحديث.

٣ ـ الطريقة الثالثـة: معرفة موضوع الحديث.

٤ ـ الطريقة الرابعة: معرفة الصحابي راوي الحديث.

٥ ـ الطريقة الخامسة: معرفة صفة الحديث.

تمهيـــد

خطّة العمل في تخريج الحديث

إنّ من يريد تخريج حديث ما، هو واحِدٌ من اثنين:

١ ـ إما أنه يكتب في موضوع معيّن، ويريد أن يستشهد بحديث لا يعرف نصّه، أو راويه من الصحابة ويريد الحصول عليه.

٢ ـ أو أنه يعرف نصّ الحديث، أو راويه من الصحابة ولكنه لا يعرف مكان وجوده في المصادر.

في كلتا الحالتين، نتأمل حال الحديث، ونُحَدِّد الطريقة الأيسر في تخريجه، فأوّل ما نفعله ـ قبل البدء بالبحث عنه في الكتب ـ هو أن نتأمّل حال الحديث الذي عُرِضَ لنا أو طُلِب منا تخريجه، وذلك بالنظر في ألفاظه، أو أول لفظ من ألفاظه، أو بالنظر إلى صَحَابِيِّه الذي رواه ـ إن كان مذكوراً في الحديث ـ أو بالنظر في موضوعه، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه، وذلك لنتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأيسر والأقرب منالاً لنسلكها في الوصول إلى تخريجه.

ولدى الاستقراء العملي والبحث النظري في طرق تخريج الحديث، التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث، ظهر أنّ طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي بحسب تدرّجها في السهولة:

١ ـ التخريج عن طريق معرفة أية لفظة من الحديث.

٢ ـ التخريج عن طريق معرفة أول الحديث.

٣ ـ التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

٤ ـ التخريج عن طريق معرفة الصحابي راوي الحديث.

٥ ـ التخريج عن طريق معرفة صفة من صفات الحديث.

يبدأ الباحث فيسلك الطريقة الأولى وهي الأيْسَر، فإن لم يجد حديثه يلجأ للثانية فالثالثة وهكذا، حتى يعثر على حديثه.

وسنستعرض كيفية استخدام كل طريقة منها بالتفصيل، وما هي الكتب التي يرجع إليها فيها.

❑❑❑

الطريقة الأولى
التخريج بمعرفة أيّة لفظة من ألفاظ الحديث

هذه الطريقة هي أسهل الطرق وأسرعها في الوصول إلى الحديث، لسهولة مأخذها، ويُستخدم فيها: الكمبيوتر، والمعاجم المفهرسة لألفاظ الحديث، وكتب غريب الحديث.

يختار الباحث أيّة لفظة من الألفاظ التي يَقِلُّ دَوَرَانُها على الألسنة، أو لفظةً أو أكثر من غريب الحديث، ويبحث عنها، فإنّه يتمكّن ـ غالباً ـ من تخريج الحديث بسرعة.

وأمّا الكمبيوتر، فيكتب فيه الكلمة التي اختارها من الحديث، ويُضيف كلمة أو كلمتين قبلها أو بعدها، ليحصل على مراده بالتحديد، لوجود تشابه كثير في ألفاظ الأحاديث.

وأمّا المعاجم المفهرسة فأشهرها:

١ ـ «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**» الذي وضعه المستشرقون، ويفهرس ـ للكتب التسعة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك ومسند أحمد، وسنن الدارمي،

ويأتي الكلام عن هذا الكتاب ومنهج تأليفه مفصّلاً ص ٨٨.

٢ ـ «**المعجم المفهرس لألفاظ سنن الدارقطني**» للدكتور يوسف المرعشلي.

٣ ـ «**فهرس الألفاظ لسنن أبي داود**» للشيخ مصطفى بن عليّ بن محمّد بن مصطفى البيّومي، وفهرس الألفاظ هذا هو الفهرس الرابع من الفهارس الستّة التي وضعها ابن بيّومي على «**المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**» للإمام محمود خطّاب السبكي وسمّاها: «**مفتاح المنهل العذب المورود**». وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ فهرس الألفاظ هذا قد طبع قبل أن يظهر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وهو يفوقه دقّةً.

٤ ـ «**معجم الألفاظ لصحيح مسلم**» لمحمّد فؤاد عبد الباقي، وهو الفهرس السادس من الفهارس الثمانية التي وضعها محمّد فؤاد عبد الباقي على «صحيح مسلم».

٥ ـ و«**المعجم المفهرس لألفاظ مُسند أبي يعلى الموصلي**»، في الطبعة التي حققها د. حسين سليم أسد الداراني، ونشرتها دار المأمون في دمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦ ـ «**المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي**»، وضعه صدقي البيك.

كيفية البحث في المعاجم المفهرسة:

على الباحث أن يستخدم الطريقة نفسها التي يستخدمها في البحث عن كلمة في القواميس والمعاجم اللغوية، وذلك بعد ردّ الكلمة ـ موضوع البحث ـ إلى جذرها الاشتقاقي، مجرّدة من الزوائد واللواحق، وهو الفعل الماضي الثلاثي، ثم يبحث عنه في «**المعجم**»، فإذا وجد مادّته فسيجد لها في المعجم اشتقاقات كثيرة وأحاديث كثيرة، فعليه مراجعة استخدام كيفية ترتيب «**المعجم**» الآتية ص ٨٩، توفيراً للوقت والجهد.

مثال ذلك حديث «ما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُه عليه» نختار كلمة «تقرّب» ولا نبحث عنها في المعجم في «تَقَرَّب» في حرف التاء، كما

يفعل كثير من الجهلة، بل نبدأ أولاً بردّ الكلمة لأصلها؛ وهو الفعل «قرب» فنفتح «المعجم» عند حرف القاف، ونبحث عن مادة «قرب» وحينما نصل إليها نجد تحتها موادّ كثيرة، فنذهب إلى الفعل «تقرّب» وهو من مزيدات الثلاثي، وسَيُذْكَر بعده، ونبحث عن حديثنا فيه، وحين عثورنا عليه نجده يذكر رموزاً وأرقاماً، فالرموز لأسماء المصادر، مثل (خ) للبخاري ـ ويجد القارئ تعريفاً بهذه الرموز في أسفل صفحات الكتاب كلّها ـ ثم بعد الرّمز يُذكر اسم الكتاب ضمن «صحيح البخاري» كالإيمان مثلاً، ثم رقم الباب، ضمن كتاب الإيمان، وكذا في جميع الكتب عدا «صحيح مسلم» و«الموطأ»، فالرقم عقب الكتاب هو رقم الحديث عندهما، ونذهب بعدها للكتب التي أشار لرموزها، ونبحث عن حديثنا فيها، ونعزو التخريج إليها، وعدا «مسند أحمد»، فالرقم بعده للجزء والصفحة، في الطبعة الميمنية بالقاهرة عام ١٣١٣هـ.

❑❑❑

الطريقة الثانية
التخريج عن طريق معرفة أوّل لفظ من متن الحديث

هذه الطريقة نلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أوّل متن الحديث، لأنّ عدم التأكّد من معرفة أوّل الحديث يُسَبّب لنا ضياعاً للجهد بدون فائدة.

ويساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة أربعة أنواع من المُصنّفات. وهي:

أ ـ الكتب المُصنَّفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ويأتي ص ٤٢٠.

ب ـ الكتب التي رُتِّبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم وتأتي ص ٣٠١.

ج ـ المفاتيح والفهارس التي صنّفها العلماء لكتب مخصوصة، وتأتي ص ٣٠٩.

د ـ الموسوعات المرتبة على أوائل الأحاديث، وتأتي ص ٣١٨.

فإذا عُرف طرف الحديث الأوّل بلفظه سهل العثور عليه، وإذا لم يعرف اللفظ المرويّ به الحديث فلن يُعثر عليه باستخدام هذه الطريقة.

مثال ذلك: حديث: «الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وبينهما أمور مشتبهات»، روي بلفظ آخر هو: «إنَّ الحلال بيِّن وإنَّ الحرام بيِّن...»، الحديث. فلو كان معنا باللفظ الثاني، ونحن نبحث عنه باللفظ الأوّل فلن نجده في الفهرس.

ومثل هذا يقال أيضاً في حديث: «إنَّما الأعمال بالنيّات»، الذي روي بلفظ آخر هو: «الأعمال بالنيّات».

يتقيّد المُفهرِس بألفاظ الحديث الذي يفهرسه حرفياً، وذكرنا سابقاً أن الحديث الواحد يرويه الحفّاظ بالروايات المتعدّدة، وبما أن هذا النوع من الفهارس يتقيّد باللفظ والحرف فعلى الباحث أن يقلّب اللفظ على الوجوه التي يُحتمل رواية الحديث بها، حتّى لا تضيع منه فرصة العثور على الحديث.

مثال ذلك حديث: «إن اللّه فرض فرائض فلا تضيِّعوها...» يوجد في بعض الفهارس بلفظ: « فرض اللّه تعالى فرائض...»، وبلفظ: «إنّه عزَّ وجلَّ فرض فرائض...»، وبلفظ: «إنّ اللّه تبارك وتعالى حدَّ حدوداً...»، فعلى الباحث أن يضع في ذهنه جميع هذه الاحتمالات، ويبحث عنها.

وأيضاً حديث: «أنّ رسول اللّه ﷺ...»، يوجد في بعض الفهارس: «أنّ النبيّ ﷺ»، وفي بعضها : «أنّه ﷺ...».

اختلاف مناهج المفهرسين:

وينبغي أيضاً معرفة منهج كل فهرس، فبعض الفهارس يهمل «أل» من الترتيب، ويرتّب بحسب الحرف الأوّل الذي يليها، بينما هناك فهارس أخرى تجعل الطرف المحلّى بالألف واللام في نهاية كلّ حرف.

وبعض الفهارس تجعل اللام ألف حرفاً واحداً يوضع قبل الياء، بينما هناك فهارس أخرى تضعها مع اللام قبل الميم.

فإذا لم يقلّب الباحث لفظ الحديث على الوجوه التي تحتملها روايته، ولم يبحث في أماكن متعدّدة، فقد لا يعثر على الحديث من المرّة الأولى من التفتيش.

الفهارس الخاصّة والفهارس العامّة:

الفهارس الخاصّة هي التي تختصّ بأحاديث كتاب واحدٍ، وهي كثيرة جداً، ويمكن القول: إنّه ما من كتاب حديثيّ إلّا وله فهرس ألفبائي خاصّ به، مثل فهارس البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن حبّان، ومستدرك الحاكم، وغير ذلك ممّا يصعب حصره.

والفهارس العامّة هي التي تضمّ أحاديث أكثر من كتاب واحد، مثل: «موسوعة أطراف الحديث»، وفهارس «كنز العمّال»، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير» كلاهما للسيوطي، و«كنوز الحقائق»، وكتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وفهرس «جامع الأصول»، وغير ذلك.

والفرق بين استعمال الفهارس الخاصة والفهارس العامّة هو أنّ الفهارس الخاصة ترشدنا إلى موضع الحديث في مصدره الأصلي وحده مباشرة. أمّا العامّة فإنّها ترشدنا إلى وجود الحديث في أكثر من مصدر، ولا تحدّد موضع الحديث فيها، ممّا يضطرّنا إلى استخدام الفهارس الخاصّة مرّة ثانية، أو استخدام إحدى طرق التخريج الأخرى للوصول إلى مواضع الأحاديث في هذه الكتب الأصلية.

❑❑❑

الطريقة الثالثة
التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

يلجأ لهذه الطريقة مَنْ يكتب في موضوع ما، ويريد أن يستشهد بحديث لا يعرف نصّه، أو أنه يعرف نصّ الحديث ولكنه لا يعرف مصدره، أو عندما يعرف

الحديث بمعناه ولا يعرفه بلفظه.

ولا يستخدم هذه الطريقة مَنْ رُزِقَ الذَّوْقَ العلمي، الذي يمكّنه من تحديد موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع، أو مَنْ عنده الاطلاع الواسع، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث. ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص، لاسيّما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكلّ من سمعها، ومع ذلك فلابدَّ أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها.

ويُسْتَعان في تخريج الحديث بناءً على هذه الطريقة بالمصنّفات الحديثية المرتَّبة على الأبواب والموضوعات، وهي كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها (الجوامع، المستخرجات، والمستدركات على الجوامع، المجاميع، الزوائد، كتاب مفتاح كنوز السُّنَّة).

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها: (السُّنَن ـ المصنَّفات ـ المُوطَّآت ـ المستَخْرجات على السنن).

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين، أو جانب من جوانبه، وهي أنواع كثيرة، وأشهرها: (الأجزاء ـ الترغيب والترهيب ـ الزهد والفضائل والآداب والأخلاق ـ الأحكام ـ موضوعات خاصة ـ كتب الفنون الأخرى ـ كتب التخريج ـ الشروح الحديثية والتعليقات عليها).

❑❑❑

القسم الأول
وهو الذي شملت مُصنَّفاتُه جميعَ أبواب الدين

هذا النوع من المصنّفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتّبوها على الأبواب، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين، فترى فيها: أبواب الإيمان، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات، والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ، والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وصفات الجنة والنار، وأخبار الفتن والملاحم، وأشراط الساعة... وغير ذلك.

وأسماء هذا القسم من المصنفات، وأشهرها ما يلي:

١ ـ الجوامع، كالجامع الصحيح، للبخاري، وتأتي ص ١٢٩.

٢ ـ المستخرجات على الجوامع، كما المستخرج على صحيح البخاري، لأبي نُعَيم، وتأتي ص ١٤٥.

٣ ـ المستدركات على الجوامع، كالمستدرك على الصحيحين، للحاكم، وتأتي ص ١٤٢.

٤ ـ المجاميع، كجامع الأصول، لابن الأثير، وتأتي ص ٢٨٩.

٥ ـ الزوائد، كمجمع الزوائد، للهيثمي، وتأتي ص ٢٩٤.

٦ ـ كتاب «مفتاح كنوز السُّنَّة»، ويأتي ص ٨٣.

القسم الثاني
وهو الذي شملت مصنفاته أكثر أبواب الدين

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين، وإنما شملت أكثر الموضوعات، لا سيما الموضوعات الفقهية، فالغالب عليها ترتيبها على الأبواب الفقهية، فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم

الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان أو الآداب وما إلى ذلك. . .

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثية هو:

١ ـ السنن، كسنن أبي داود، وتأتي ص ١٣٦.

٢ ـ المُصَنَّفات، كمصنّف عبد الرزاق الصنعاني، وتأتي ص ١٢٦.

٣ ـ المُوَطَّآت، كموطأ مالك، وتأتي ص ١١٩.

٤ ـ المستخرجات عليها، كالمستخرج على سنن أبي داود، لقاسم بن أصبغ، وتأتي ص ١٤٥.

القسم الثالث
وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين أو باب من أبوابه

وهي كثيرة، وأذكر أشهرها، فمنها:

١ ـ الأجزاء الموضوعية، كجزء رَفْع اليدين في الصلاة، للبخاري، وتأتي ص ١٥١.

٢ ـ الترغيب والترهيب: كالترغيب والترهيب للمنذري، وتأتي ص ٣٨٤.

٣ ـ الزهد والفضائل والآداب والأخلاق، كالزهد للإمام أحمد بن حنبل، وتأتي ص ٣٨٩.

٤ ـ أحاديث الأحكام، كعمدة الأحكام، للمقدسي، وتأتي ص ٣٦٩.

٥ ـ التخريج، كالتلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، وتأتي ص ٣٢٩.

٦ ـ الشروح الحديثية، كفتح الباري، لابن حجر، وتأتي ص ٣٢٥.

٧ ـ كتب علوم الحديث، وتأتي ص ٣٥٩.

٨ ـ كتب علوم أخرى غير الحديث، كالتفسير، والتوحيد، والفقه وأصوله، والتاريخ، والتصوّف، واللغة والأدب وتأتي ص ٢٠٩.

فهرس كتب أُصول السُنّة الثمانية
حسب ترقيم «المعجم المفهرس» و«مفتاح كنوز السُنّة»
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي(١)

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
١ ـ الأحاد	٩٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: أخبار الآحاد
٢ ـ الآداب	ـ	ـ	ـ	٤٠	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الاستئذان
٣ ـ آداب القضاة	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٩	ـ	ـ	ـ	انظر: القضاة
٤ ـ الإجارة	٣٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٥ ـ الإحباس	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٩	ـ	ـ	ـ	
٦ ـ الأحكام	٩٣	ـ	ـ	١٣	ـ	١٣	ـ	ـ	
٧ ـ أخبار الآحاد	٩٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الآحاد
٨ ـ الأدب	٧٨	٣٨	٤٠	٤١	ـ	٣٣	ـ	ـ	
٩ ـ الأذان	١٠	ـ	ـ	ـ	٧	٣	ـ	ـ	
١٠ ـ استتابة المرتدين	٨٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١١ ـ الاستسقاء	١٥	٩	٣	ـ	١٧	ـ	ـ	١٣	انظر: صلاة
١٢ ـ الاستعاذة	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٠	ـ	ـ	ـ	
١٣ ـ الاستقراض وأداء الديون	٤٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٤ ـ الاستئذان (والآداب)	٧٩	ـ	ـ	٤٠	ـ	ـ	١٩	٥٤	انظر: الآداب
١٥ ـ أسماء النبي ﷺ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦١	
١٦ ـ الأشربة	٧٤	٣٦	٢٥	٢٤	٥١	٣٠	٩	٤٢	

(١) انظر: «تيسير المنفعة»، لمحمد فؤاد عبد الباقي. وهناك ترقيم آخر لهذه الكتب وضعه عبد الصمد شرف الدين في الجزء (١٥) من كتاب «تحفة الأشراف» حسب ترقيمه لها في هذا الكتاب، فليُعلَم.

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
٢٠ ـ الاعتكاف	٣٣	١٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٩	
٢١ ـ افتتاح الصلاة	ـ	ـ	ـ	ـ	١١	ـ	ـ	ـ	انظر: الصلاة
٢٢ ـ الإقامة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥	ـ	ـ	
٢٣ ـ الأقضية	ـ	٣٠	٢٣	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٦	
٢٤ ـ الإكراه	٨٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٢٥ ـ ألفاظ في الأدب	ـ	٤٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٢٦ ـ الإمارة	ـ	٣٣	١٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الخراج
٢٧ ـ الإمامة	ـ	ـ	ـ	ـ	١٠	ـ	ـ	ـ	
٢٨ ـ الأمر بالوضوء لمن مس القرآن	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٥	انظر: مس القرآن والقرآن
٢٩ ـ الأنبياء	٦٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٣٠ ـ إيجاب الأضاحي	ـ	ـ	١٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٣١ ـ الأيمان والنذور (والمزارعة)	٨٣	٢٧	٢١	ـ	٣٥	ـ	ـ	٢٢	انظر: النذور والحرث
٣٢ ـ الإيمان وشرائعه	٢	١	ـ	٣٨	٤٧	ـ	ـ	ـ	
(حرف الباء)									
٣٣ ـ بدء الخلق	٥٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٣٤ ـ بدء الوحي	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٣٥ ـ البر والصلة	ـ	٤٥	ـ	٢٥	ـ	ـ	ـ	ـ	
٣٦ ـ البيعة	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٩	ـ	ـ	٥٥	
٣٧ ـ البيوع	٣٤	٢١	٢٢	١٢	٤٤	ـ	١٨	٣٩	
(حرف التاء)									
٣٨ ـ التجارات	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢	ـ	ـ	
٣٩ ـ تحريم الدم	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٧	ـ	ـ	ـ	
٤٠ ـ التراويح	٣١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٤١ ـ الترجل	ـ	ـ	٣٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
٤٢ ـ التطبيق	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢	ـ	ـ	ـ	
٤٣ ـ التطوع	ـ	ـ	٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٤٤ ـ تعبير الرؤيا	٩١	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٥	ـ	ـ	انظر: الرؤيا
٤٥ ـ تفسير القرآن	٦٥	٥٤	ـ	٤٤	ـ	ـ	ـ	ـ	
٤٦ ـ تقصير الصلاة في السفر	١٨	ـ	ـ	ـ	١٥	ـ	ـ	ـ	انظر: السفر وقصر الصلاة وصلاة المسافر
٤٧ ـ التمني	٩٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٤٨ ـ التهجد	١٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٤٩ ـ التوبة	ـ	٤٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٥٠ ـ التوحيد	٩٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٥١ ـ التيمم	٧	ـ	ـ	ـ	٤	ـ	ـ	ـ	
(حرف الثاء)									
٥٢ ـ ثواب القرآن	ـ	ـ	ـ	٤٢	ـ	ـ	ـ	ـ	
حرف الجيم)									
٥٣ ـ جزاء الصيد	٢٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الصيد
٥٤ ـ الجزية	٥٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٥٥ ـ الجماعة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٨	انظر: صلاة الجماعة
٥٦ ـ الجمعة	١١	٧	ـ	٤	١٤	ـ	ـ	٥	انظر: غسل يوم الجمعة
٥٧ ـ الجنائز	٢٣	١١	٢٠	٨	٢١	٦	ـ	١٦	
٥٨ ـ الجنة	ـ	٥١	ـ	٣٦	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: صفة الجنة
٥٩ ـ الجهاد والسير	٥٦	٣٢	١٥	٢١	٢٥	٢٤	١٦	٢١	انظر: فضائل الجهاد والسير
٦٠ ـ جهنم	ـ	ـ	ـ	٣٧	ـ	ـ	ـ	٥٧	انظر: صفة جهنم
(حرف الحاء)									
٦١ ـ الحج	٢٥	١٥	ـ	٧	٢٤	ـ	ـ	٢٠	انظر: مناسك الحج

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
٦٢ ـ الحدود	٨٦	٢٩	٣٧	١٥	ـ	٢٠	١٣	٤١	
٦٣ ـ الحرث والمزارعة	٤١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الأيمان
٦٤ ـ الحروف والقراءات	ـ	ـ	٢٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: القراءات
٦٥ ـ حسن الخلق	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٧	
٦٦ ـ الحمام	ـ	ـ	٣٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٦٧ ـ الحوالات	٣٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٦٨ ـ الحيض	٦	٣	ـ	ـ	٣	ـ	ـ	ـ	
٦٩ ـ الحيل	٩٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
(حرف الخاء)									
٧٠ ـ الخاتم	ـ	ـ	٣٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٧١ ـ الخراج والإمارة والفيء	ـ	ـ	١٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الإمارة والفيء
٧٢ ـ الخصومات	٤٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٧٣ ـ الخمس	٥٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: فرض الخمس
٧٤ ـ الخوف	١٢	ـ	ـ	ـ	١٨	ـ	ـ	١١	انظر: صلاة الخوف
٧٥ ـ الخيل	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٨	ـ	ـ	ـ	
(حرف الدال)									
٧٦ ـ الدعاء	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٤	ـ	ـ	
٧٧ ـ الدعوات	٨٠	ـ	ـ	٤٥	ـ	ـ	ـ	ـ	
٧٨ ـ دعوة المظلوم	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦٠	
٧٩ ـ الديات	٨٧	ـ	٣٨	١٤	ـ	٢١	١٥	ـ	
(حرف الذال)									
٨٠ ـ الذبائح والصيد	٧٢	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٧	ـ	٢٤	انظر: الصيد والذبائح
٨١ ـ الذكر والدعاء	ـ	٤٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
(حرف الراء)									

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
٨٢ ـ الرضاع	ـ	١٧	ـ	١٠	ـ	ـ	ـ	٣٠	
٨٣ ـ الرقاق	٨١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٠	ـ	
٨٤ ـ الرقبى	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٣	ـ	ـ	ـ	
٨٥ ـ رمضان	ـ	ـ	٦	ـ	ـ	ـ	ـ	٦	انظر: شهر رمضان
٨٦ ـ الرهن	٤٨	ـ	ـ	ـ	ـ	١٦	ـ	ـ	
٨٧ ـ الرؤيا	٩١	٤٢	ـ	٣٢	ـ	٣٥	١٠	٥٢	انظر: تعبير الرؤيا
(حرف الزاي)									
٨٨ ـ الزكاة	٢٤	١٢	٩	٥	٢٣	٨	٣	١٧	
٨٩ ـ الزهد	ـ	٥٣	ـ	٣٤	ـ	٣٧	ـ	ـ	
٩٠ ـ الزينة	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٨	ـ	ـ	ـ	
حرف السين)									
٩١ ـ السارق	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٦	ـ	ـ	ـ	انظر: قطع السارق
٩٢ ـ سجود القرآن	١٧	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٩٣ ـ السفر	ـ	ـ	٤	ـ	ـ	ـ	ـ	٩	انظر: صلاة السفر
٩٤ ـ السلام	ـ	٣٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٣	
٩٥ ـ السلم	٣٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٩٦ ـ السُّنَّة	ـ	ـ	٣٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٩٧ ـ السهو	٢٢	ـ	ـ	ـ	١٣	ـ	ـ	٤	
٩٨ ـ السير	ـ	ـ	ـ	١٩	ـ	ـ	١٧	ـ	انظر: الجهاد
(حرف الشين)									
٩٩ ـ الشرب (المساقاة)	٤٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: المساقاة
١٠٠ ـ الشركة	٤٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٠١ ـ الشروط	٥٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٠٢ ـ الشَّعْر	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥١
١٠٣ ـ الشِّعْر	ـ	٤١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٠٤ ـ الشفعة	٣٦	ـ	ـ	ـ	ـ	١٧	ـ	٣٥	

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
١٠٥ ـ الشهادات	٥٢	ـ	ـ	٣٣	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٠٦ ـ شهر رمضان	ـ	ـ	٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: رمضان
(حرف الصاد)									
١٠٧ ـ الصدقات	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٥	ـ	٥٨	
١٠٨ ـ صفات المنافقين	ـ	٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٠٩ ـ صفة الجنة	ـ	ـ	ـ	٣٦	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الجنة
١١٠ ـ صفة جهنم	ـ	ـ	ـ	٣٧	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: جهنم
١١١ ـ صفة القيامة	ـ	ـ	ـ	٣٥	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: القيامة
١١٢ ـ صفة النبي ﷺ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٩	
١١٣ ـ الصلاة	٨	٤	٢	٢	٥	٢	٢	١	وانظر: المواقيت، وافتتاح الصلاة، ووقوت الصلاة
١١٤ ـ صلاة الاستسقاء	ـ	٩	٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الاستسقاء
١١٥ ـ صلاة التراويح	٣١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١١٦ ـ صلاة الجماعة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٨	انظر: الجماعة
١١٧ ـ صلاة الخوف	١٢	ـ	ـ	ـ	١٨	ـ	ـ	ـ	
١١٨ ـ صلاة العيدين	ـ	٨	ـ	ـ	١٩	ـ	ـ	ـ	انظر: العيد
١١٩ ـ صلاة الليل	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٧	
١٢٠ ـ صلاة المسافرين	ـ	٦	٤	ـ	ـ	ـ	ـ	٩	انظر: السفر
١٢١ ـ الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٢٢ ـ الصلح	٥٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٢٣ ـ الصوم (الصيام)	٣٠	١٣	١٤	٦	٢٢	٧	٤	١٨	
١٢٤ ـ الصيد والذبائح	٧٢	٣٤	ـ	١٦	٤٢	٢٨	٧	٢٥	انظر: الذبائح
(حرف الضاد)									
١٢٥ ـ الضحايا	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٣	ـ	ـ	٢٣	انظر: الأضاحي

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
(حرف الطاء)									
١٢٦ ـ الطبّ	٧٦	ـ	٢٧	٢٦	ـ	٣١	ـ	ـ	
١٢٧ ـ الطعام	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الأطعمة
١٢٨ ـ الطلاق (واللعان)	٦٨	١٨	١٣	١١	٢٧	١٠	١٢	٢٩	
١٢٩ ـ الطهارة	ـ	٢	١	١	١	١	ـ	٢	
(حرف العين)									
١٣٠ ـ العتق (العتاق) (والولاء)	٤٩	٢٠	٢٨	ـ	ـ	١٩	ـ	٣٨	
١٣١ ـ عِشرة النساء	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٦	ـ	ـ	ـ	
١٣٢ ـ العقول	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٣	
١٣٣ ـ العقيقة	٧١	ـ	ـ	ـ	٤٠	ـ	ـ	٢٦	
١٣٤ ـ العلم	٣	٤٧	٢٤	٣٩	ـ	ـ	ـ	٥٩	
١٣٥ ـ العمرى	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٤	ـ	ـ	ـ	
١٣٦ ـ العمرة	٢٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٣٧ ـ العمل في الصلاة	٢١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٣٨ ـ في العيدين	١٣	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٠	انظر: صلاة العيدين
١٣٩ ـ العين	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٠	انظر: الوضوء من العين
(حرف الغين)									
١٤٠ ـ الغسل (والتيمم)	٥	ـ	ـ	ـ	٤	ـ	ـ	ـ	
١٤١ ـ غُسل يوم الجمعة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥	انظر: الجمعة
(حرف الفاء)									
١٤٢ ـ الفتن	٩٢	٥٢	٣٤	٣١	ـ	٣٦	ـ	ـ	
١٤٣ ـ الفرائض	٨٥	٢٣	١٨	٢٧	ـ	٢٣	٢١	٢٧	
١٤٤ ـ فرض الخُمس	٥٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٤٥ ـ الفرع والعتيرة	ـ	ـ	ـ	ـ	٤١	ـ	ـ	ـ	

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
١٤٦ ـ الفضائل	ـ	٤٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٤٧ ـ فضائل أصحاب النبيّ ﷺ	٦٢	٤٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٤٨ ـ فضائل الجهاد	ـ	ـ	ـ	٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الجهاد
١٤٩ ـ فضائل القرآن	٦٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٣	ـ	
١٥٠ ـ فضائل المدينة	٢٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٥١ ـ فضل ليلة القدر	٣٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٥٢ ـ الفيء	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٨	ـ	ـ	ـ	انظر: قسم الفيء، الخراج، الإمارة
(حرف القاف)									
١٥٣ ـ القبلة	ـ	ـ	ـ	ـ	٩	ـ	ـ	١٤	
١٥٤ ـ القدر	٨٢	٤٦	ـ	٣٠	ـ	ـ	ـ	٤٦	
١٥٥ ـ القراءات	ـ	ـ	٢٩	٤٣	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الحروف
١٥٦ ـ القراض	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٢	
١٥٧ ـ القرآن	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٥	انظر: الأمر بالوضوء ومس القرآن
١٥٨ ـ القسامة	ـ	٢٨	ـ	ـ	٤٥	ـ	ـ	٤٤	
١٥٩ ـ قسم الفيء	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٨	ـ	ـ	ـ	انظر: الفيء
١٦٠ ـ قصر الصلاة في السفر	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٩	انظر: السفر
١٦١ ـ القضاة (آداب)	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٩	ـ	ـ	ـ	انظر: آداب القضاة
١٦٢ ـ قطع السارق	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٦	ـ	ـ	ـ	
١٦٣ ـ قيام الليل وتطوع النهار	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٠	ـ	ـ	ـ	
١٦٤ ـ القيامة	ـ	ـ	ـ	٣٥	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: صفة القيامة
(حرف الكاف)									

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
١٦٥ ـ كراء الأرض	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٤	
١٦٦ ـ الكسوف	١٦	١٠	ـ	ـ	١٦	ـ	ـ	١٢	
١٦٧ ـ الكفارات	٨٤	ـ	ـ	ـ	ـ	١١	ـ	ـ	
١٦٨ ـ الكفالة	٣٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٦٩ ـ الكلام	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٦	
(حرف اللام)									
١٧٠ ـ اللباس (لبس الثياب)	٧٧	٣٧	٣١	٢٢	ـ	٣٢	ـ	٤٨	
١٧١ ـ اللعان	ـ	١٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الطلاق
١٧٢ ـ اللقطة	٤٥	٣١	١٠	ـ	ـ	١٨	ـ	ـ	
١٧٣ ـ ليلة القدر	٣٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
(حرف الميم)									
١٧٤ ـ المحصر	٢٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٧٥ ـ المدبّر	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٠	
١٧٦ ـ المدينة	٢٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٥	انظر: فضائل المدينة
١٧٧ ـ المرضى	٧٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٧٨ ـ المزارعة	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٥	ـ	ـ	ـ	انظر: الأيمان والنذور
١٧٩ ـ مسّ القرآن	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٥	انظر الأمر بالوضوء، القرآن
١٨٠ ـ المساجد (والجماعات)	ـ	٥	ـ	ـ	٨	٤	ـ	ـ	
١٨١ ـ المسافرين (صلاة)	ـ	٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: صلاة، السفر، تقصير
١٨٢ ـ المساقاة والمزارعة (الشرب)	٤٢	٢٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٣	
١٨٣ ـ المظالم والغصب	٤٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	

اسم الكتاب	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	الدارمي	مالك	
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
١٨٤ ـ المغزي	٦٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٨٥ ـ المكاتب	٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٩	
١٨٦ ـ الملاحم	ـ	ـ	٣٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٨٧ ـ المناسك	ـ	ـ	١١	ـ	٢٤	٢٥	٥	ـ	انظر: الحج
١٨٨ ـ المنافقين	ـ	٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٨٩ ـ المناقب	٦١	ـ	ـ	٤٦	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٩٠ ـ مناقب الأنصار	٦٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٩١ ـ المهدي	ـ	ـ	٣٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٩٢ ـ مواقيت الصلاة	٩	ـ	ـ	٢	٦	ـ	ـ	ـ	
١٩٣ ـ المياه	ـ	ـ	ـ	ـ	٢	ـ	ـ	ـ	
(حرف النون)									
١٩٤ ـ النحل	ـ	ـ	ـ	ـ	٣١	ـ	ـ	ـ	
١٩٥ ـ النداء للصلاة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣	
١٩٦ ـ النذور والأيمان	٨٣	٢٦	ـ	١٨	ـ	ـ	١٤	٢٢	انظر: الأيمان
١٩٧ ـ النفقات	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
١٩٨ ـ النكاح	٦٧	١٦	١٢	٩	٢٦	٩	١١	٢٨	
(حرف الهاء)									
١٩٩ ـ الهبة (والولاء)	٥١	٢٤	ـ	٢٩	٣٢	١٤	ـ	ـ	انظر: الولاء
(حرف الواو)									
٢٠٠ ـ الوتر	١٤	ـ	٨	٣	ـ	ـ	ـ	ـ	
٢٠١ ـ الوصايا (الأمر بالوصية)	٥٥	٢٥	١٧	٢٨	٣٠	٢٢	٢٢	٣٧	
٢٠٢ ـ الوضوء	٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	ـ	
٢٠٣ ـ الوضوء من العين	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٠	انظر: العين
٢٠٤ ـ وقوت الصلاة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	
٢٠٥ ـ الوكالة	٤٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
٢٠٦ ـ الولاء والهبة	ـ	ـ	ـ	٢٩	ـ	ـ	ـ	ـ	انظر: الهبة، العتق

الطريقة الرابعة
تخريج الحديث بمعرفة راويه من الصحابة

نلجأ لهذه الطريقة عند معرفة راوي الحديث من الصحابة، أو عند معرفة السند كاملاً. فإذا عرفنا راوي الحديث أمكننا اللجوء إلى كتب (المسانيد) كمسند أحمد، وتأتي ص ١٦٨، أو كتب (المعاجم) كمعجم الطبراني، وتأتي ص ١٧٥. وإذا عرفنا السند كاملاً سهل علينا تخريج الحديث باللجوء إلى كتب (الأطراف) كـ «تحفة الأشراف» للمِزّي، و«إتحاف المهرة» لابن حجر، وتأتي ص٧٣، و٨١، و٢٩٧.

ونلجأ إلى كتب (المسانيد) أو (المعاجم) غالباً إذا كان الراوي من الصحابة مُقِلاً من الحديث، فنبحث عن حديثه في صفحة أو صفحتين أو صفحات قليلة، أمّا إذا كان مكثراً فالبحث سوف يطول بحسب ما له من الأحاديث.

بيد أنّه في حالة معرفة السند كاملاً، أو جزء منه، كالصحابي والتابعي، أو الصحابي والتابعي وتابع التابعي، فيسهل التخريج بالعودة إلى كتب (الأطراف).

❑❑❑

الطريقة الخامسة
التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً

نلجأ لهذه الطريقة، بعد إمعان النظر في أحوال الحديث، وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث، أو سنده، ثم البحث عن مَخْرَج ذلك الحديث، عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة، في المصنّفات التي أُفْرِدَت لِجَمْعِ الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند.

والأمثلة على ذلك كثيرة، نجتزئ ببعضها ليقاس عليها غيرها. ونبدأ

بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند، ثم التي فيهما جميعاً.

١ ـ المتـن:

أ ـ إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الضعف أو الوضع:

وذلك إما لركاكة ألفاظه، أو فساد معناه، أو مخالفته لصريح القرآن فأقرب طريق لمعرفة مَخْرَجه هو النظر في كتب «الأحاديث الضعيفة» وتأتي ص ٣٩٨، أو «الموضوعات» وتأتي ص ٣٩٩، فغالباً ما تجده مع تخريجه والكلام عليه، وبيان واضعه.

ثم إنَّ كُتُبَ الموضوعات منها ما هو مُرَتَّب على الحروف. ومنها ما هو مُرَتَّب على الأبواب، وهي كثيرة؛ فَمِنَ الكُتُب المُرَتَّبَة على الحروف:

«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»[1]، وهو المسمى (الموضوعات الصغرى) للشيخ علي القاري الهروي (ت١٠١٤هـ).

ومن الكُتُب المُرَتَّبة على الأبواب كتاب **«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»**[2] تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عِرَاق الكناني (ت٩٦٣هـ).

ب ـ **إذا كان من الأحاديث القدسية**، وتأتي ص ٤٢٣، فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أُفرِدت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث، وتذكر من أخرجه فمنها:

١ ـ **«مشكاة الأنوار في ما رُوي عن اللَّه سبحانه وتعالى من الأخبار»**،

---

(١) طبع الكتاب، ونشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وذلك سنة ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩هـ، وظهر الكتاب بحلة أنيقة وتحقيق مفيد.

(٢) طُبع الكتاب بمطبعة عاطف بمصر، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من السيد عبد اللَّه بن محمد بن الصديق الغماري، والمرحوم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥هـ.

لمحيي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (ت٦٣٨هـ) جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيدها.

٢ ـ «**الإتحافات السَنِيَّة بالأحاديث القدسية**»[١] للشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٢) حديثاً بدون أسانيد، ورتّبها على الحروف.

٢ ـ **السنـد**:

أ ـ **إذا كان في السَنَدِ لَطِيفَةٌ من لَطَائِفِ الإسْناد، مثل**:

١ ـ أن يوجد أبٌ يروي الحديث عن ابنه، فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أفردتْ لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء مثل: كتاب «**رواية الآباء عن الأبناء**» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

٢ ـ أو يكون الإسناد مُسَلْسَلاً، فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المُسَلْسَلة، وتأتي ص٤٠٣، مثل كتاب «**المُسَلْسَلات الكبرى**» للسيوطي، وقد جمع فيه (٨٥) حديثاً ومثل كتاب «**المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المُسَلْسَلة**» لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (ت١٣٦٤هـ) وقد جمع فيه (٢١٢) حديثاً.

٣ ـ أو يكون الإسناد مُرْسَلاً، فيستعان بكتب المراسيل وتأتي ص١٩٧ التي جمعت كثيراً منها، مثل: كتاب «**المراسيل**» لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، وهو مُرَتّب على الأبواب[٢]. وكتاب «**المَرَاسيل**» لابن أبي حَاتِم عبد الرحمٰن بن محمد الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)[٣] أو يكون في

---

(١) طُبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م بمطبعة محمد علي صبيح.

(٢) طُبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح.

(٣) طبعت الكتاب بمكتبة المثنى ببغداد وبإشراف صبحي السامرائي [ونشرته ثانية بتحقيق عصام الدين الكاتب دار الكتب العلمية في بيروت] «الناشر».

السند راوٍ ضعيف، فيبحث عنه في كتب الضُعَفاء والمُتَكَلَّم فيهم كـ «كتاب ميزان الاعتدال» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

ـ المتن والسند معاً:

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالعِلَّة، وتأتي كتب العلل ص١٩٤، والإبْهام فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفردها العلماء للكلام عليها. فمن هذه الكتب:

أ ـ «علل الحديث»، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، وهو كتاب مُرَتَّب على الأبواب، يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة، ويبين عِلَّتها بشكل جيد[1].

ب ـ «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحاً. وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المُبْهَم. واستخراج الاسم المبهم منه عَسِرٌ جداً؛ لأن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه، والجاهل به لا يعرف موضعه وهو مطبوع.

ج ـ «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ) وهو مُرَتَّب على الأبواب الفقهية، وهو من أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها. طُبع بمطابع الرياض، في السعودية.

هذه خمسة طرق يمكن بواسطتها تخريج الحديث، ومعرفة مصادره التي روته وأخرجته، إذا لم يجد الباحث حديثه في إحداها لجأ لغيرها، وهي توسّع أمامه دائرة البحث، وإمكانية العثور على حديثه من مصادره.

---

(١) طُبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣هـ بتحقيق محب الدين الخطيب، ثم صَوَّرته مكتبة المثنى ببغداد والكتاب في مجلدين.

الفصل الثالث

كتابة التخريج وصياغته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أنواع التخريج.

المبحث الثاني: نماذج التخريج.

المبحث الثالث: أشهر الكتب المساعدة على التخريج.

المبحث الأول
أنواع التخريج وصياغته

للتخريج أنواع ثلاثة: مختصر، ومتوسّط، ومُطوّل.

ويجب عند كتابة صيغة التخريج ذكر الأمور التالية: المُصَنِّف، المُصَنَّف، الجزء والصفحة، الكتاب ورقمه، الباب ورقمه، رقم الحديث، معلومات الطبع.

أما التخريج المختصر: فهو تخريج الحديث المروي عن صحابي واحد من مصدر واحد، كقولنا: أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٥ من رواية عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه، (١) كتاب بدء الوحي، (١) باب كيف كان الوحي يتنزل على رسول اللّه ﷺ، الحديث (١) (بيروت، دار إحياء التراث العربي، طبعة مصوَّرة عن الطبعة اليونينية، مراجعة أحمد محمد شاكر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٣مج، ٩ج).

وأما التخريج المتوسّط: فهو عزوُ الحديث المروي عن صحابي واحد لأكثر من مصدر، دون البحث عن طرقه وألفاظه، كقولنا:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٢٤٣، (المطبعة الميمنية، القاهرة، ط ١٣١٣هـ، ٦ج) من رواية أبي هريرة، بإسناد صحيح، وأبو داود في سننه ٥/ ١٢٧، في الجهاد، باب غزوة تبوك، الحديث (٤٢٢٣)، وسكت عنه (تحقيق عزت عبيد الدعّاس، بيروت، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٥مج).

وأما التخريج المُطوَّل، فهو الذي يذكر فيه الباحث جميع طرق الحديث، وشواهده، ومتابعاته، واختلاف ألفاظه، وجميع مخارجه، كقولنا في تخريج حديث عند الإمام أحمد ٥/ ٣٢٣:

٢٢٧٥٧ ـ حدثنا سليمانُ بن داودَ الهاشميُّ، أخبرنا إسماعيلُ، أخبرنا عَمْرو،

عن المُطَّلب، عن عُبادة بن الصَّامت، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «اضْمَنُوا لِي ستًّا من أنفُسِكُم أَضْمَنْ لكم الجَنَّةَ، اصْدُقُوا إذا حَدَّثْتُم، وأَوْفُوا إذا وَعَدْتُم، وأَدُّوا إذا اؤْتُمِنتُم، واحْفَظُوا فُرُوجَكُم، وغُضُّوا أبصارَكُم، وكُفُّوا أيديكم»[1].

---

(١) الحديث حسن لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات، لكن المطلب، وهو ابن عبد الله بن المطلب بن حنطب ـ لم يسمع من عبادة. إسماعيل: هو ابن جعفر بن أبي كثير، وعمرو: هو ابن أبي عمرو مولى المطلب.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٤١٥٤)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» ص ٣١، وابن حبان (٢٧١)، والحاكم ٤/ ٣٥٨ـ ٣٥٩، والبيهقي في «السنن» ٦/ ٢٨٨ من طرق عن إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٤١٥٣)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١١٦) من طريق سليمان بن بلال، والشاشي في «مسنده» (١٢٦٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٢٥٦) من طريق يعقوب بن عبد الرحمٰن القاري، كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو، به.

وفي الباب عن أنس بن مالك، أخرجه أبو يعلى (٤٢٥٧)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» ص٣٠، وابن عدي في «الكامل» ٣/ ١١٩٢، والحاكم في «المستدرك» ٤/ ٣٥٩، والبيهقي في «الشعب» (٤٣٥٥). وإسناده ضعيف.

وعن أبي أمامة، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٠١٨)، وفي «الأوسط» (٢٥٦٠)، قال الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٠١: وفيه فضَّال بن الزبير، ويقال: ابن جبير. وهو ضعيف.

وحديث أبي هريرة، عند الطبراني في «الأوسط» (٤٩٢٢) و(٨٥٩٤) بلفظ: «اكفلوا لي بست خصال وأكفل لكم الجنة». قلت: ما هي يا رسول الله؟ قال: «الصلاة والزكاة والأمانة والفرج والبطن واللسان». قال الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٠١: وفيه يحيى بن حماد الطائي ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. قلنا: صوابه جميل بن حماد، ويحيى تحريف قديم، ترجم له صاحب «الجرح والتعديل» ٢/ ٥١٩ ـ ٥٢٠ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وحديث أبي قراد السلمي، عند الطبراني في «الأوسط» (٦٥١٣)، وفيه: «فإن أحببتم أن يحبكم الله ورسوله فأدوا إذا اؤتمنتم، واصدقوا إذا حدثتم، وأحسنوا جوار من جاوركم». قال في «المجمع» ٤/ ١٤٥: وفيه عبيد بن واقد القيسي وهو ضعيف.

وعن سهل بن سعد سيأتي برقم (٢٢٨٢٣): «من توكل لي ما بين لحييه وما بين رجليه، توكلت له بالجنة». وانظر شواهده هناك.

المبحث الثاني
نمـاذج التخـريج

إذا كان الباحث يعرف حديثاً، ويريد تحديد مصدره، دون التوسُّع في التخريج، فأمامه الرجوع للفهارس العامة والخاصة.

يبدأ بالفهارس العامَّة التي تشتمل على أحاديث أكثر من كتاب واحد، كـ «موسوعة الحديث النبوي الشريف» لبسيوني زغلول، فإنها تشتمل على أحاديث (١٥٠) كتاباً، متقيداً باللفظ، مع تحديد مكان وجوده في كل مصدر وكـ «فهرس كنز العمّال»، للمتّقي الهندي، فإنه يشتمل على أحاديث (١٢٠) كتاباً، لكنه يُشير لمكان وجود الحديث في المصادر، بذكر أسمائها فقط، دون تحديد الكتاب والباب ورقم الحديث، ويبقى أمام الباحث العودة للفهارس الخاصّة بكل مصدر أشار إليه الفهرس العام، كفهرس صحيح البخاري مثلاً لأنه يحدّد مكان وجود الحديث فيه، ثمَّ يذهب الباحث إلى الموضع المشار إليه في «صحيح البخاري»، ويكتب تخريجه منه، بعزوه للمصنِّف، والمُصَنَّف، والجزء والصفحة، ورقم الكتاب وعنوانه، ورقم الباب وعنوانه، ورقم الحديث، ومعلومات طبع الكتاب.

فإن أراد الاقتصار في تخريج الحديث على مصدر واحد، كـ «صحيح البخاري» مثلاً كان تخريجه مختصراً.

وإن أراد تطويل التخريج لضرورة، كما تقدّم في القاعدة الخامسة من قواعد التخريج، ص ٢٨، رجع إلى سائر المصادر الي أشار إليها الفهرس العام، واحداً واحداً، وصاغها جميعاً في تخريج واحد مُطَوَّل.

نموذج منه:

جاء في «موسوعة الحديث الشريف» لبسيوني زغلول ١/ ٣٥٢ حديث: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله» خ٨/ ٦١ ـ د٥٠٣٣ ـ ت٢٧٤١ ـ هـ٣٧١٥ ـ حم٥: ٤١٩ ـ ك٤: ٢٦٦ ـ سُنّة ١٢: ٣٠٨ ـ مشكاة ٤٧٣٣ ـ إتحاف ٦: ٢٨٥، تخص ٢/ ٢٣٣ ـ خد ٩٢١: ٩٢٧ـ منحة ١٨٦٤ ـ سني ٢٤٩، ٢٥١ ـ خط ٨: ٣٤ ـ حلية ٧: ١٦٣، ٨: ٣٩٠ ـ عر٢/ ٢٠٥ ـ مجمع ٨: ٥٧ ـ كنز ٢٥٥١٦، ٢٥٧٧٣، ٢٥٧٧٧ ـ علل ٢٢٢٠ ـ فتح ١٠/ ٦٠٠ ـ غليل ٣: ٢٤٤، ٢٤٦، ش٨: ٥٠١.

في التخريج المختصر يكتفي الباحث بالرجوع إلى «صحيح البخاري» فقط، ويعزو حديثه إليه.

وفي التخريج المتوسط يرجع للكتب الستة، أو ما يذكر منها.

وفي التخريج الموسع يرجع لجميع المصادر المذكورة متتبّعاً الطرق والشواهد والألفاظ.

❑❑❑

المبحث الثالث
أشهر الكتب المساعدة على التخريج

١ ـ الجامع الصغير من حديث البشير النذير

صنّفه جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ). جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث، وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها /١٠٠٣١/ عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثاً، انتقاها من كتابه «جمع الجوامع» ورتبها على حروف المعجم مراعياً أول الحديث فما بعده، ليسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت، واقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث

الوجيزة، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام. ولم يورد فيه ـ بحسب رأيه ـ ما تفرد به وضّاع أو كذّاب، بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه.

وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده حتى ولا الصحابي الذي رواه، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنَّف من طريقه، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها. وهذا جزء من مقدمة الكتاب:

قال السيوطي في المقدمة ـ بعد حمد اللّه والصلاة على رسوله ـ: (هذا كِتابٌ أَوْدَعْتُ فيه من الكَلِمِ النَبَوِيَّةِ أُلوفاً، ومن الحِكَمِ المُصْطَفَوِيَّةِ صُنوفاً، اقْتَصَرْتُ فيه على الأحاديث الوَجِيزَةِ، ولَخَّصْتُ فيه من مَعَادِنِ الأثَرِ إِبْرِيزَه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضّاع أو كذّاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودّع قبله في كتاب. ورتبته على حروف المعجم مراعياً أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب، وسميته «**الجامع الصغير من حديث البشير النذير**»، لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته «**جمع الجوامع**» وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها.

ثم قال: «وهذه رموزه: (خ) للبخاري، (م) لمسلم. (ق) لهما. (د) لأبي داود، (ت) للترمذي، (ن) للنسائي، (هـ) لابن ماجه، (٤) لهؤلاء الأربعة[١]، (٣) لهم[٢] إلا ابن ماجه. (حم) لأحمد في مسنده، (عم) لابنه عبد اللّه في زوائده، (ك) للحاكم، فإن كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التاريخ. (حب) لابن حبان في صحيحه، (طب) للطبراني في الكبير،

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة.

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً.

(طس) له في الأوسط، (طص) له في الصغير. (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة، (عب) لعبد الرزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدارقطني. فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته، (فر) للديلمي في مسند الفردوس. (حل) لأبي نعيم في الحلية، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان، (هق) له في السنن، (عد) لابن عدي في الكامل، (عق) للعقيلي في الضعفاء، (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلّا بيّنته»[1].

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزاً، وأما الرموز التي رمز بها لرتبة الأحاديث فهي ثلاثة وهي (صح) للصحيح، (ح) للحسن (ض) للضعيف.

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم (٢٢) من ترتيب الكتاب:

«٢٢ ـ آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم ـ (تخ ٥ ك) عن ابن عباس (صح).

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجه في سننه والحاكم في المستدرك عن ابن عباس، وهو حديث صحيح.

وعلى الباحث العودة إلى الأصول التي أشار إليها لعزو الحديث لها، بذكر الكتاب والباب، ورقم الحديث.

١ ـ وفي حُكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساهل، ولذلك تعقبه المناوي في شرحه المسمى «**فيض القدير شرح الجامع الصغير**» في بعض الأحاديث وخالفه في الحكم عليه مع بيان وجه ما ذهب إليه، فجزى الله الاثنين عن المسلمين أفضل الجزاء.

والكتاب جيّد مفيد مُرتَّب ترتيباً حسناً. وهو مشهور بين أهل العلم يتداولونه فيما بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض لهم، وقد بذل السيوطي جهدَه في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه.

---

(١) «الجامع الصغير» بشرحه «فيض القدير» ١/ ٢٤ ـ ٢٩.

٢ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

هذا الكتاب خرّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) الأحاديث التي في كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي (ت٥٠٥هـ).

وقد طبع هذا التخريج بذيل كتاب «إحياء علوم الدين» وهو تخريج نفيس مفيد جداً. يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه.

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يَعْزُهُ إلى غيرها، إلا لغرض مفيد، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في «الإحياء». وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستّة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في «الإحياء»، فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً. وقد يكرر تخريجه لغرض، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وإن كان التكرار في باب آخر، خرّجه في جميع المواضع، ونبّه على أنه تقدم، وربما ذهل عن التنبيه.

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في «الإحياء» وصحابيّه، ومخرجه، ثم يبيّن صحته أو حسنه أو ضعفه. وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة، بيَّن ذلك بقوله: «لا أصل له» وأحياناً يقول «لا أعرفه» أي: لا يعرفه حديثاً في كتب السنة في حدود اطلاعه. وهذا دقة منه في التعبير رحمه اللّه.

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع. وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال:

(وبعد: فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين، في سنة إحدى وخمسين[١]، تعذّر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه. ثم شرعت في تبييضه في مصنَّف متوسط حجمه. وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله، غير متعرض لتركه وإهماله، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه. وتكرر السؤال من جماعة في إكماله، فأجبت وبادرت إليه، ولكني اختصرته في غاية الاختصار، ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث، وصحابيِّه، ومَخْرِجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مَخْرَجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة. وأبيّن ما ليس له أصل في كتب الأصول[٢] والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسؤول)[٣].

وهذا التخريج ضروري ومهم جداً: لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة. فتولى هذا التخريج بيانها، وميّز صحيحها من سقيمها، بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء.

وإليك نموذجاً من هذا التخريج:

قال العراقي رحمه الله تعالى: «حديث (خلق الله الماء طهوراً لا ينجّسه شيء، إلا ما غيَّر لونه أو طعمه أو ريحه) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف، وقد رواه بدون الاستثناء: أبو داود، والنسائي، والترمذي، من

---

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

(٢) أي كتب الحديث التي هي أصول للسنة. ومدار السنة عليها. كالكتب الستة وغيرها من مشاهير كتب السنة.

(٣) مقدمة التخريج المذكور بذيل «الإحياء» ١/ ١.

حديث أبي سعيد، وصحّحه أبو داود وغيره»[1].

وعلى الباحث بعد أن عرف هذه المخارج العودة إليها، والعزو إلى الكتاب، والباب، ورقم الحديث فيها.

❑❑❑

٣ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المِزّي الدمشقي (ت٧٤٢هـ).

جَمَعَ أحاديث الكتب السِتَّة، وبعض ملحقاتها، على طريقة الأطراف، بطريق يُسَهّل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

أمّا مُلْحقات الكتب الستة فهي:

أ ـ مقدمة صحيح مسلم.

ب ـ كتاب المراسيل لأبي داود.

ج ـ كتاب العلل الصغير للترمذي. وهو الذي في آخر كتابه «الجامع».

د ـ كتاب الشمائل للترمذي أيضاً.

هـ ـ كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

لقد رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به وهذه الرموز هي:

خ : للبخاري.

خت : للبخاري تعليقاً.

م : لمسلم.

---

(١) «إحياء علوم الدين» ١/ ١٣٠.

د : لأبي داود.

مد : لأبي داود في مراسيله.

ت : للترمذي.

تم : للترمذي في الشمائل.

س : للنسائي.

سي : للنسائي في «عمل اليوم والليلة».

ق : لابن ماجه.

ز : لما زاده المصنف من كلام على الأحاديث.

ك : لما استدركه المصنف على ابن عساكر.

ع : لما رواه الستة.

الكتاب مُرتَّب ألفبائياً على أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب، فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أولُ اسمه همزة، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا... مثل ترتيب الكلمات في المعجم، لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند «أبيض بن حمَّال».

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه /٩٠٥/ مُسْنداً، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم /٤٠٠/ مسنداً، وبهذه الطريقة يُعْرَف عدد أحاديث كل صحابي على حدة.

وإذا كان الصحابي مكثراً من الرواية، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً.

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عنه، فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثر عدد الآخذين عنهم. فيقسم مروياتهم على تراجم «أتباع أتباع التابعين» فيترجم أحياناً هكذا:

. . . حماد بن سلمة، عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

تكرار الحديث وسببه:

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة. وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بعدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب، ولذلك بلغت عدة أحاديثه /١٩٥٩٥/ حديثاً. على حين بلغت أحاديث كتاب «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» /١٢٣٠٢/ حديثاً.

ترتيب سياق الأحاديث فيه:

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرّجيه من أصحاب الكتب أولاً، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا. فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة، وهكذا. . . ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم. . . وينتهي بابن ماجه.

الغاية من المراجعة فيه:

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة مخارج وأسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة، أما معرفة متن الحديث بتمامه فلابدَّ فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها.

طريقة إيراد الحديث فيه:

يبدأ المصنف بذكر لفظ «حديث» عند أول كل حديث يريد إيراده. ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث، ثم يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه. وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما في قوله ﷺ إن كان الحديث قولياً أو من كلام الصحابيّ إن كان

الحديث فعلياً، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث، فيقول مثلاً: «حديث العُرنيّين» ثم يقول ـ في الغالب ـ «الحديث» أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث، يشرع في بيان الأسانيد التي رُوي بها الحديث في المصنفات التي ترمز إليها على ترتيب الرموز تماماً. فيبدأ بكَتْب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم «الكتاب» الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنَّف، ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهياً إلى اسم المتَرْجَم بقوله «عنه به» أي بهذا الإسناد كما في الترجمة، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها. وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المُخرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها. فإن تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط، ثم قال الأخير: «ثلاثتهم» أو «أربعتهم» عن فلان، أي عن الشيخ المشترك. وكثيراً ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.

نموذج منه:

قال المصنف: «حرف الألف ـ من مسند أبيض بن حمَّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ ـ د ت س ق حديث: أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب». الحديث.

د: في الخراج عن قتيبة بن سعيد، ومحمد بن المتوكل العسقلاني، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي، عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل، عن سُمَي بن قيس، عن شَمير بن عبد المَدَان، عن أبيض بن حمَّال به.

ت: في الأحكام عن قتيبة، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بإسناده، وقال: غريب.

كـ س: في إحياء المَوات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون، عن محمد بن يحيى بن قيس به. وعن سعيد بن عمرو، عن بقية، عن عبد الله بن المبارك، عن مَعْمَر، عن يحيى بن قيس المأربي، عن أبيض بن حمَّال به. وعن سعيد بن عمرو،

عن بقية عن سفيان، عن مَعْمَر نحوه. قال سفيان: وحدثني ابن أبيض بن حمَّال، عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله. وعن عبد السلام بن عتيق، عن محمد بن المبارك، عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة، كلاهما عن عمر بن يحيى بن قيس المأربي، عن أبيه عن أبيض بن حمَّال نحوه.

ق: في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر، عن فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمَّال، عن عمّه ثابت بن سعيد، عن أبيه سعيد، عن أبيه أبيض نحوه.

كـ: حديث س في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم[1].

وعلى الباحث الرجوع للأصول التي ذكرها هذا الكتاب، لعزو الحديث إلى الكتاب، والباب، ورقم الحديث في كلٍّ منها.

بلغ مجموع أحاديث الكتاب (١٩٩٥٩) حديثاً. طبع بتحقيق عبد الصمد شرف الدين، بالدار القيمة في بومباي بالهند، عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، في ١٤مج. ومعه: «النكت الظِراف على الأطراف» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، و«الإشراف على الجمع بين النكت وتحفة الأشراف» لمحمد بن فهد المكي القرشي (ت٨٧١هـ) وبآخره: «الكشاف عن أبواب أصول تحفة الأشراف» لعبد الصمد شرف الدين.

❑❑❑

(١) يعني علي بن الحسن بن هبة الله ابنَ عساكر، انظر«تحفة الأشراف» ١/ ٨٧.

٤ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث

لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي الحنفي. (١٠٥٠ ـ ١١٤٣هـ)، جَمَع فيه أطراف الكتب الستة، وموطّأ مالك، ورتّبه على مسانيد الصحابة، على نسق حروف المعجم، مبتدئاً بالهمزة منتهياً بالياء.

قسم المصنّف الكتاب إلى سبعة أبواب، مرتّباً ما في كل باب على نسق حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج. وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به.

الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم.

الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المُرسِلين.

وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المُرسِلين، وفي المبهمين منهم وفي مراسيل النساء.

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.

رموزه:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنسائي[١]. (هـ) لابن ماجه. (ط) للموطأ.

كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها:

بدأ المؤلف الكتاب ـ كما مرّ قريباً ـ بحرف الهمزة، فقال: «حرف الهمزة» ثم قال: «أبيض بن حمّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ» ثم قال: «حديث» بخط كبير، ثم ذكر طرف الحديث فقال: «أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب» ثم قال: «وفيه لا حمى في الأراك» ثم كتب ما يلي: «[«د» في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي. «ت» في الأحكام عن قتيبة. (هـ) فيه[٢] عن محمد بن يحيى بن أبي عمر] انتهى إيراد الحديث. ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل.

ويلاحظُ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنِّف الذي روى ذلك الحديث. ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب[٣]، بخلاف كتاب «**تحفة الأشراف**» للمزي.

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار. بخلاف ما فعل المزي في «**تحفة الأشراف**» فإنه يذكر الحديث

---

(١) في سننه الصغرى المسماة بـ «المجتبى من سنن النبي المختار» وهي المتداولة.

(٢) أي في كتاب «الأحكام».

(٣) انظر: مقدمة الكتاب المذكور ١/ ٤.

الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين رووه، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث. ولذلك جاءت عدة أحاديث «ذخائر المواريث»، /١٢٣٠٣/ حديثاً، على حين بلغت عدة أحاديث «تحفة الأشراف» /١٩٥٩٥/ حديثاً ـ كما مرَّ قريباً ـ.

كيفية المراجعة فيه:

قال مصنفه في المقدمة[1]:

«وإذا أردتَ الاستخراج منه، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده، في أي شيء هو؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث. فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محلّه تجده إن شاء اللّه تعالى».

الموازنة بينه وبين كتاب «تحفة الأشراف» للمزي:

لاشكّ أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر، فكتاب المزي أجود لمن يريد الأسانيد ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله، كما أنه يمتاز بذكر الحديث ـ الذي رواه عدد من الصحابة ـ في مسانيدهم جميعاً وهي ميزة جيدة، لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده، أما في «ذخائر المواريث» فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة. وهذا نقص في الكتاب.

على أن كتاب «ذخائر المواريث» يمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب المزي، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه

(١) المصدر السابق ١/ ٤.

يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل. ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أُحيل عليها، ويبني عليها ما شاء.

طُبع الكتاب بجمعية النشر والتأليف الأزهرية في القاهرة عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م، في ٢مج. وتصوِّرُه دار المعرفة في بيروت. وقد وضع له الحُسَيني عبد المجيد هاشم، ومحمد رأفت سعيد «**الترتيب الفقهي لكتاب ذخائر المواريث**» وطُبع بدار الشعب، في القاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، في ٩٦ص.

❑❑❑

٥ ـ إتحاف المَهَرة بالفوائِد المُبْتَكَرَة من أطراف العشرة

للحافظ شهاب الدين أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). على طريقة الأطراف جمع فيه أطراف الكتب العشرة التالية:

١ ـ سنن الدارمي.

٢ ـ صحيح ابن خزيمة.

٣ ـ المنتقى، لابن الجارود.

٤ ـ مستخرج أبي عوانة.

٥ ـ صحيح ابن حبّان.

٦ ـ المستدرك، للحاكم.

٧ ـ موطأ الإمام مالك.

٨ ـ مسند الإمام الشافعيّ.

٩ ـ مسند الإمام أحمد.

١٠ ـ شرح معاني الآثار، للطحاوي.

١١ ـ سنن الدارقطني، ليجبر ما فاته من صحيح ابن خزيمة.

قال في مقدّمته يصف كتابه ومنهجه فيه:

(ثمّ إنّي نظرتُ فيما عندي من المرويات، فوجدتُ فيها عدّة تصانيف قد التزم مصنّفوها الصحّة. فمنهم من تقيّد بالشيخين كالحاكم، ومنهم مَن لم يتقيّد كابن حبّان. والحاجة ماسّة إلى الاستفادة منها.

فجمعتُ أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجّاج المِزّي وترتيبه، إلّا أنّي أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالباً، لتظهر فائدة ما يصرّح به المدلّس.

ثمّ إن كان حديث التابعي كثيراً رتّبته على أسماء الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابيّ المتوسّط.

وجعلت له رقوماً أبيّنها: فللدارمي: مي، ولابن خزيمة: خز، ولابن الجارود: جا ـ وهو في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار ـ. ولأبي عوانة ـ وهو في الأصل كالمستخرج على مسلم ـ عه. ولابن حبّان: حب. وللحاكم أبي عبد الله في المستدرك: كم.

ثمّ أضفت إلى هذه الكتب الستّة أربعة كتب أخرى، وهي: الموطأ لمالك، والمسند للشافعي، والمسند للإمام أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، لأنّي لم أجد عن أبي حنيفة مسنداً يُعتمد عليه.

فلمّا صارت عشرةً كاملةً أردفتُها بالسنن للدارقطني جبراً لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة. وجعلت للطحاوي طح، وللدارقطني قط).

نموذج منه:

حديث (خز حب كم حم) جرير بن حازم، عن ثابت بن أسلم البُناني، عن أنس: «أنّ النبيّ ﷺ كان ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلّمه الرجل ويكلّمه، ثمّ ينتهي إلى مصلّاه فيصلّي».

(خز) في الجمعة: ثنا سلم بن جنادة، ثنا وكيع، عنه، بهذا.

(حب) في الأوّل من الثالث: أنا الحسن بن سفيان، ثنا هدبة وشيبان قالا: ثنا جرير بن حازم، به.

(كم) في الجمعة: أنا بكر بن محمّد الصيرفي، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا جرير، به. وقال: صحيح على شرطهما. قلت: لكنّه معلول، قد بيّن علّته الترمذي في جامعه.

(رواه أحمد): عن وكيع وحجّاج، كلاهما عن جرير، به. وعن وهب بن جرير، عن أبيه، به. اهـ.

وعلى الباحث العودة إلى هذه الأصول، للعزو إليها. ببيان الكتاب والباب ورقم الحديث في كل منها.

❑❑❑

٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

وهو يفهرس ألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السُّنَّة. وهي: الكُتُبُ السِتَّة، ومُوَطَّأ مالك، ومُسْنَد أحمد، ومُسْنَد الدَّارِمي.

وقد ألّف هذا المعجم عدد كبير من المستشرقين!! ونشره أحدهم وهو الدكتور أرندجان وِنْسِنْك (ـ ١٩٣٩م) أستاذ العربية بجامعة لَيْدِن، وذلك بمطبعة بريل، بمدينة لَيْدِن بهولندا، وأشرف على إخراجه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي، المصري.

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية، والدانمركية، والسويدية، والهولندية، والأنيسكو، وألِكْ. ف. س... والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحت، والاتحاد الأُمَمي للمجامع العلمية!!.

ويتألّف هذا المعجم من ثمانية مجلدات ضخمة بُدئ العمل به سنة ١٩١٦م، وأُعِدّ للطبع سنة ١٩٣٢م، ثم بُدئ بنشره أجزاء رقيقة سنة ١٩٣٣م، ثم طُبع الأول منها سنة ١٩٣٦م وطُبع المجلد السابع سنة ١٩٦٩م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة، وكان ما بين البدء بتأليفه والفراغ من طبعاته ٥٣ سنة. وكان نادر الوجود، وقد تمّ تصويره في بيروت مُؤخّراً، وأصبح متوفّراً.

ولم تُطبع مع الكتاب مقدّمة تبيّن فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، بل طُبعت في أول الجزء الثامن الذي صدر لاحِقاً مؤخراً، وطُبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والإشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه، مع دليل للمراجعة.

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام، لكن ليس للأحرف وما شابهها، ولا للأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) و(جاء) وما تصرَّف منها ذِكْرٌ فيه. وأُفردَ الجزء الثامن للآيات القرآنية حسب ترتيبها في المصحف الشريف، ولأسماء الأعلام، والأماكن.

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليتمّ استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها، وهذا ما دعا كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا: إنَّ فيه نقصاً كبيراً، وإنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها، والحقيقة أن هذه الإحالات ـ لاسيّما مع كثرتها ـ تتعب المراجع وتربكه، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان، وربما يملّ ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه، لأن بعض الإحالات طويلة جداً فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة «قاتل» فقد أحال المراجع إلى مراجعة /٦٨/ مادة، بعضها في مادة القتال، وبعضها في مواد متفرقة، انظر جـ ٥ ـ ص٢٩٤ من المعجم المذكور.

وربما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع،

فهذا ما طُبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواده أسوقه بكامله ليعرف المُراجع فيه كيفية ترتيبه.

وهذا نصه:

ـ نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ـ.

أ ـ الأفعال:

الماضي، المضارع، الأمر. اسم الفاعل، اسم المفعول، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير.

١ ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم دون لواحق.

٢ ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق.

٣ ـ صيغ الأفعال المبنية للمجهول (دون لواحق. ثم مع اللواحق).

(يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد، بالترتيب المتداوَل عند الصرفيين).

ب ـ أسماء المعاني:

١ ـ الاسم المُفْرَد المرفوع المنون.

٢ ـ الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق).

٣ ـ الاسم المرفوع مع لاحقه.

٤ ـ الاسم المجرور بالإضافة منوناً.

٥ ـ الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين (ودون لواحق).

٦ ـ الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه.

٧ ـ الاسم المجرور بحرف الجر.

٨ ـ الاسم المنصوب المنوّن.

٩ ـ الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق).

١٠ ـ الاسم المنصوب مع لاحقه.

(ثم يُذكر المثنى كذلك، ثم الجمع كذلك).

ج ـ المشتقات:

١ ـ (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة.

٢ ـ (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة.

ملاحظة: التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً.

النجم المزدوج ** يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة.

وقد رُمز لمصادر السُنَّة التي فُهْرِست ألفاظها بالرموز الآتية:

(خ) = للبخاري.

(م) = لمسلم.

(ت) = للترمذي.

(د) = لأبي داود.

(ن) = للنسائي.

(جه) = لابن ماجه.

(ط) = للموطأ.

(حم) = لمسند أحمد بن حنبل.

(دي) = لمسند الدارمي.

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع، ليكون على ذكر منها دائماً.

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة ـ بعد كتابة

رمز الكتاب كـ (خ) ـ هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث. كقوله: «أدب» مثلاً ـ إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على المسانيد ويذكر بعد رمزه الجزء والصفحة ـ ثم الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا «صحيح مسلم» و«موطأ مالك»، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب. أما المسند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير. فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع، وضعه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبته بنصه كاملاً وهو:

دليل المراجعة

مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في «صحيح الترمذي».

جه تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب «التجارات» في «سنن ابن ماجه».

حم ٤، ١٧٥ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل.

خ شركة ٣، ١٦ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب «الشركة» في «صحيح البخاري».

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب «الطهارة» في «سنن أبي داود».

دي صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب «الصلاة» في «مسند الدارمي».

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في «موطأ مالك».

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب «فضائل الصحابة» في «صحيح مسلم».

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب «الصيام» في «سنن النسائي».

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك نصها:

أولاً: أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوّع المعنى، طبقاً لما هو مقرر في عِلْمَيْ الصرف والنحو.

ثانياً: أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

- قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة.
- لم يؤخذ من «**الموطأ**» سوى الحديث وحده، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.
- لم يؤخذ من «**صحيح مسلم**» ما كان إسناداً فقط ولم يورد متنه.

وهذا مثال تطبيقي نحاول تخريجه منه وهو حديث: «ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون اللَّه ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا للَّه، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار» هذا لفظ البخاري.

وعدد كلمات هذا الحديث /٣٤/ كلمة بما فيها الحروف، فإذا قمنا بالمراجعة على جميع كلماته تظهر عندنا النتيجة التالية:

١ ـ ذُكرتْ مواضع الحديث في /١٢/ كلمة من كلماته.

٢ ـ أحيل على مواد أخرى في /٢/ كلمتين من كلماته.

٣ ـ لم يُذكر الحديث أبداً في /٢٠/ كلمة من كلماته لعدم وجود تلك المواد، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترادها.

وهذه هي النتيجة مفصلة في هذا المثال:

١ ـ ثلاث: (١/٢٩٦)[1] م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١.

---

(١) الأرقام التي بين القوسين تشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة من المعجم.

٢ ـ مَنْ: .....

٣ ـ كُنَّ .....

٤ ـ فيه: .....

٥ ـ وجد: (٧/ ١٤١) ن إيمان ٢، ٣.

٦ ـ حلاوة: (١/ ٥٠٥) [راجع آمن].

٧ ـ الإيمان: (١/ ١١٠) خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٢ ـ ٤، جه فتن ٢٣، حم ٣، ١٠٣، ١١٤، ١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٨.

٨ ـ أنْ: .....

٩ ـ يكون: .....

١٠ ـ اللَّه: (١/ ٨٠) م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، حم ٤، ١١.

١١ ـ ورسوله: (٢/ ٢٥٨) [راجع أحَبَّ].

١٢ ـ أحَبَّ: (١/ ٤١٠) ن إيمان ٢ ـ ٤ جه فتن ٢٣، حم ٤، ١١.

كما يوجد في الصفحة نفسها: م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، ت إيمان ١٠.

١٣ ـ إليه: .....

١٤ ـ ممَّا: .....

١٥ ـ سواهما: (٣/ ٤٣) حم ٤، ١١.

١٦ ـ وأن: .....

١٧ ـ يحب: (١/ ٤٠٧) خ إيمان ٩، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠ حم ٣، ١٠٣، ١٤٠، ١٤١، ١٥٠، ١٥٦، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.

١٨ ـ المرْء: .....

١٩ ـ لا: .....

٢٠ ـ لا يحبه: (٤٠٦/١) خ إيمان ١٤، م إيمان ٦٧، ت إيمان ١٠، ن إيمان ٢ ـ ٤، جه فتن ٢٣، حم ٢، ٢٩٨، ٥٢٠، ٥، ١٤٥، ١٧٣، ٣، ٤٣٠.

٢١ ـ إلا: .....

٢٢ ـ لله: .....

٢٣ ـ وأن: .....

٢٤ ـ يكره: .....

٢٥ ـ أن: .....

٢٦ ـ يعود: (٤١١/٤) خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، حم ٣، ١٠٣، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٧٨.

٢٧ ـ في: .....

٢٨ ـ الكفر: (٣٧/٦) خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، ن إيمان، ٣ جه فتن ٢٣، و، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ٣، ١٠٣.

٢٩ ـ كما: .....

٣٠ ـ يكره: .....

٣١ ـ أن: .....

٣٢ ـ يقذف: (٣٣١/٥) خ إيمان ٩، أدب ٤٢، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، ن إيمان ٣، حم ٣، ٧٤، ٢٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٨.

٣٣ ـ في: .....

٣٤ ـ النار: (٣٢/٧) خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٤.

ويلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره، وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره، ثم يذكر باقي المصادر التي لا

يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى.

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم من هذا الحديث، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى.

وأخيراً فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تُغْتَفَر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت، والوقت ثمين جداً لا سيما على الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائماً. والحكمة ضالة المؤمن أنّا وجدها التقطها، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ لأحاديث محصورة معروفة، فلا مجال فيه للدس أو الغمز كالموضوعات الفكرية أو الاستنتاجية، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسّة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين ـ والله أعلم ـ بقرينة أنهم لم يطبعوا من الكتاب هذا ـ مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه ـ سوى خمسمائة نسخة بحيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس، إن كان يكفي لذلك القليل، لكن جزى الله من قام بتصويره وإكثار نسخه حتى تعمم فائدته.

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد، كما رقموا أحاديث «صحيح مسلم»، و«موطأ مالك»، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في «مسند أحمد». فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث،

لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة بما يتناسب وطريقة المعجم. لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب، وما أدري إن كان قد سوّدها ولم تُطبع بعد أو لم يعدها البتة، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت:

١ ـ «صحيح مسلم»:

فقد أخرجه في أربعة مجلدات ورقّم أحاديثه، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم، وألحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهارس في غاية الأهمية والفائدة، وهي فهارس لم يُزَوَّد بها كتاب من كتب السُّنّة من قبل، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل مثوبته.

٢ ـ سنن ابن ماجه:

فقد رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه، بما يطابق المعجم المفهرس، وأخرجه في حُلَّة قَشِيبَة، وألحق به فهارس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها. والكتاب مطبوع في مجلدين.

٣ ـ «موطأ مالك»:

كذلك رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وخرّج أحاديثه، وتكلم على بعضها، وشرح غريب ألفاظه، وألحق به فهارس مفيدة.

٤ ـ «سنن الترمذي» (جامع الترمذي):

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وحقق هو الثالث فقط، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض، وهذه الطبعة بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور.

٥ ـ «صحيح البخاري»:

كذلك رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة لكن

لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، بالمطبعة السلفية بالقاهرة، وهي الطبعة التي صوَّرتها دار المعرفة في بيروت، وتقع في ١٣ج.

٦ ـ أما «سنن النسائي» و«سنن أبي داود»:

فلم يتيسر له الاشتغال بهما لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م بمصر فإنها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب، فعليك بالعد، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة، وقد قام بترقيمها شيخنا عبد الفتّاح أبو غدَّة، مؤخّراً وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة، وطُبع مع المتن «زهر الربى على المجتبى» للسيوطي. مع تعليقات مقتبسة من حاشية السِّنْدِي.

٧ ـ وأما «سنن أبي داود»:

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المطبوعة بمصر، كذلك فإن هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب، فعليك بالعد و ترقيم أبواب نسختك.

٨ ـ وأما «مسند الدارمي»:

«سنن الدارمي» فقد قام بطبعه وتخريجه وترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني المدني، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

٩ ـ وأما «مسند أحمد بن حنبل»:

فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ، وقد صورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م دار صادر، والمكتب الإسلامي ببيروت، والطبعة في ستة مجلدات كأصلها.

وقد أَلْحَق مُصَنِّفُو هذا المعجم به، فهارس للآيات القرآنية وللأماكن والأعلام، وأشاروا إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ، وطُبعت هذه

الفهارس في الجزء الثامن منه مؤخراً.

❑❑❑

٧ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية

هذا الكتاب من أشهر ما وصَلَنا من كتب التخاريج المُطَوّلة، وقد صنّفه الحافظ جمال الدين أبو محمد، عبد الله بن يوسف الزَيْلَعِيّ الحنفي (ت٧٦٢هـ). وخرَّج فيه الأحاديثَ التي استشهد بها العلّامةُ عليّ بن أبي بكر المَرْغِينَانِي الحنفي (ت٥٩٣هـ) في كتابه **«الهداية»** في الفقه الحنفي.

فيه ذِكْرٌ لِطُرُقِ الحديث، وبيان مواضعه في مصادر السنة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ.

وقد استمدّ من طريقته ومعلوماته هذه مَنْ جاء بعده مِنْ أصحاب كُتُبِ التَّخاريج لا سيّما الحافظ ابنُ حَجَر العَسْقَلَاني (ت٨٥٢هـ) في كتابه **«الدراية في تخريج أحاديث الهداية»**، وسائر كتبه كـ **«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير»**.

وهو يدلّ على تَبَحُّر الزَيْلَعي في الحديث وعلومه، وسِعَة اطّلاعه على مصادره الكثيرة، وقدرته على استخراج ما فيها. قال العلّامة السيد محمد بن جعفر الكتّاني في **«الرسالة المستطرفة»** ص١٨٨ عن هذا الكتاب: (وهو تخريج نافع جداً، به استمدّ مَن جاء بعده من شُرّاح الهداية، بل منه استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهد على تَبَحُّره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسِعَةِ نظره في فروع الحديث إلى الكمال).

ومنهجه في هذا الكتاب أنه يذكر نصّ الحديث الذي أورده صاحب كتاب «الهداية»، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرهما، مُسْتَقْصياً طُرُقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره

صاحب «الهداية» ويذكر من أخرجه أيضاً؛ ويرمز لهذه الأحاديث بـ «أحاديث الباب». ثم إن كانت المسألة خلافية، يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بـ «أحاديث الخصوم»!! ويذكر من أخرجها أيضاً.

طُبع الكتاب عدّة طبعات؛ كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري؛ لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان، وذلك سنة ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م بمطبعة دار المأمون، وهي طبعة جيدة محقّقة في أربعة مجلدات.

وأحاديث الكتاب مُرتّبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ بتخريج أحاديث «كتاب الطهارة» ويستمر إلى آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب «الهداية» لذلك فالرجوع إليه سهل جداً، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق، ثم ينظره في ذلك الباب.

وهذا والكتاب يُعتبر مَوْسُوعةً ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام، سواء التي استدلّ بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى. فهو حاوٍ لِجُلّ ما يستَدِلّ به الفُقهاء من سائر أصحاب المذاهب المَتْبوعة، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب.

نموذج من الكتاب:

وهذا نموذج من الكتاب: وهو تخريج حديث كيفية تطهير المَنِيّ من الثوب؛ قال رحمه الله تعالى:

(**الحديث الثالث**: رُوي عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة في المني: «فاغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً» قلت: غريب. وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير، ثنا بشر بن بكر، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان

يابساً وأغسله إذا كان رطباً. انتهى. ورواه البزار في مسنده وقال: لا يعلم من أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا. ورواه غيره عن عَمْرة مرسلاً، انتهى. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة: «اغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً» قال: «وهذا حديث لا يُعرف، وإنما رُوي نحوه من كلام عائشة» ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور، والله أعلم. ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يُصلَّى فيه، وهذا ينتقض بما وقع في «مسلم» «كنتُ أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فيصلي فيه» وعند أبي داود، «ثم يصلي فيه» والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك. وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء، وهذا ينتقض بما في «مسلم» أيضاً «لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري» والله أعلم.

أحاديث الباب

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه، انتهى. قال البيهقي: وهذا لا منافاة بينه وبين قولها: كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين، انتهى. وقال ابن الجوزي: ليس في هذا الحديث حجة، لأن غسله كان للاستقذار، لا للنجاسة.

حديث آخر: «إنما يُغْسَل الثوب من خمس» سيأتي قريباً.

الآثار: روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا حسين بن علي، عن جعفر بن برقان، عن خالد بن أبي عزة قال: سأل رجل عمر بن الخطاب فقال، إني احتلمت على طنفسة، فقال: إن كان رطباً فاغسله، وإن كان يابساً فاحكه، وإن خفي عليك فارشه بالماء، انتهى.

أحاديث الخصوم: روى أحمد في «مسنده» حدثنا معاذ بن معاذ، أنبأنا عكرمة بن عمار، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن عائشة قالت: «كان

رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بعِرْق الإذْخِر ثم يصلي فيه، ويحتُّه يابساً ثم يصلي فيه». انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في «سننه» والطبراني في «معجمه» عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق، عن شريك القاضي، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عطاء، عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، قال: «إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق، وقال: إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة» انتهى. قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك، انتهى. قال ابن الجوزي «في التحقيق»: وإسحاق إمامٌ مُخرَّج له في «الصحيحين» ورفْعُهُ زيادة، وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ، انتهى. ورواه البيهقي في «المعرفة» من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال: هذا هو الصحيح موقوف، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً، ولا يثبت) انتهى[1].

❑❑❑

٨ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

كتابٌ نافع جيد، لخّص فيه الحافظُ ابنُ حَجَر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ) كتاب «**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**» لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت٨٠٤هـ). وكتاب «**الشرح الكبير**» ويسمّى أيضاً «**فتح العزيز**» هو كتاب في الفقه الشافعي، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ)، شرح فيه كتاب «**الوجيز**» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ).

---

(١) انظر النص في «نصب الراية» (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

وكتاب «**الشرح الكبير**» قد اعتنى بتخريج أحاديثه العُلَماءُ؛ منهم خمسةٌ قبلَ الحافظ ابن حجر؛ وهم: سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت٨٠٤هـ) وعز الدين ابن جماعة (ت٧٦٧هـ) وحفيده بدر الدين ابن جماعة (ت٨١٩هـ) وأبو أمامة، محمد بن عبد الرحمن ابن النقاش (ت٨٤٥هـ) وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) وواحد بعده وهو الجلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) وسمى كتابه «**نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**».

وتجدر الإشارة إلى أن سراج الدين ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) قد صنّف كتابه «**البدر المنير**» في سبعة مجلدات، ثم لخّصه في أربعة مجلدات، وسمّاه «**خلاصة البدر المنير**» ثم انتقاه في جزء وسمّاه «**منتقى خلاصة البدر المنير**»[1]. وقد أشار الحافظُ ابنُ حجر إلى هذا.

ذكر الحافظُ ابنُ حجر في مقدّمة كتابه المذكور أن أَوْسَعَ الكتب التي خرّجت أحاديث الشرح الكبير وأخلَصَها إشارة هو كتاب ابن الملقّن. لكنه قال: إنه أطاله بالتكرار، وأما تلخيصه فقال عنه: إنه أخَلَّ فيه بكثير من مقاصد الأصل، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفاً، وكذلك في كتاب «**نصب الراية**» للزيلعي، وعلّل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبه في كتابه المذكور على ما يحتج به مخالفوه، من أصحاب المذاهب الأخرى. ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حَاوِياً لِجُلِّ ما يَسْتَدِلُّ به الفُقَهاء في مُصَنَّفاتهم في الفروع.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة الكتاب ص ٩: (أما بعد: قد وقفتُ على تخريج أحاديث شرح الوجيز ـ للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه ـ لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عزّ الدين ابن جماعة، والإمام أبو

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص١٨٩.

أمامة ابن النَّقَّاش، والعلّامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمُفْتِي بدر الدين محمد بن عبد اللّه الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأَوْسَعُها عِبارةً، وأَخْلَصُها إشارة كتابُ شيخِنا سراج الدين، إلّا أنّه أطاله بالتِكْرَارِ، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخّصه في مجلدة لطيفة أخلَّ فيها بكثير من مقاصد المطوّل وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنَّ اللّه بذلك. ثم تَتَبَّعْتُ عليه الفَوَائِدَ الزوائِدَ من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث «الهداية في فقه الحنفية» للإمام جمال الدين الزيلعي؛ لأنه يُنَبِّه فيه على ما يَحْتَجُّ به مُخالِفُوه، وأرجو اللّه ـ إن تمّ هذا التتبع ـ أن يكون حاوياً لِجُلِّ ما يَسْتَدِلُّ به الفُقَهاء في مُصَنَّفاتِهم في الفروع. وهذا مقصد جليل).

ويعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام، التي يَسْتَدِلّ بها الفُقَهاء من شتّى المذاهب.

ومنهجه في تصنيف هذا الكتاب إيراد الأحاديث فيه مُرَتَّبةً على ترتيب أبواب الفقه.

وهذا نموذج من الكتاب:

قال الحافظ رحمه اللّه تعالى في الكتاب ٢/ ٦٢: (حديث عليٍّ أن العباس سأل رسول اللّه ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تَحِلَّ، فرخّص له. أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي، من حديث الحجّاج بن دينار، عن الحَكَم، عن حُجَيَّة بن عدي، عن عليّ. ورواه الترمذي، من رواية إسرائيل، عن الحَكَم، عن حجر العدوي، عن عليّ، وذكر الدارقطنيُّ الاختلاف فيه على الحَكَم، ورجَّح رواية منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم بن يَنَاق، عن النبي ﷺ مُرْسَلاً، وكذا رجّحه أبو داود. وقال البيهقيّ: قال الشافعي: رُوي عن النبي ﷺ أنه تَسَلَّفَ صدقة مال العباس قبل أن تحلّ، ولا أدري أثبت أم لا؟. قال البيهقي: عَنَى بذلك هذا الحديث، ويعضده حديث أبي البختري، عن عليٍّ، أن النبي ﷺ قال: إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين، رجاله ثقات، إلا

أنّ فيه انقطاعاً. وفي بعض ألفاظه: أن النبي ﷺ قال لعمر: إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع). طُبع الكتاب طبعتين: الأولى بالمطبعة الأنصارية في دهلي، والثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

❑❑❑

٩ ـ مفتاح كنوز السنة

صنّفه ورتّبه المستشرقُ الهُولَنْدِي الدكتور أَرْنُد جَانْ فِنْسِنْك A. J. Wensinck (ت١٩٣٩م).

وهو فَهْرَسٌ حديثي مُرَتَّبٌ على الموضوعات، وهذا وصفٌ كاملٌ له، وبيان طريقة تصنيفه:

صنّفهُ مؤلفه باللغة الإنكليزية، ثم نقله إلى اللغة العربية، مع تصحيح أخطائه، ومقابلة نصوصه وتحقيقها، ونَشَرَه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣م، في القاهرة ـ ونشرته مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي.

وهذا الكتاب جعله مُؤَلِّفُه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة وأمّاتها، ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث، وهذه الكتب هي:

١ ـ صحيح البخاري.

٢ ـ صحيح مسلم.

٣ ـ سنن أبي داود.

٤ ـ جامع الترمذي.

٥ ـ سنن النسائي.

٦ ـ سنن ابن ماجه.

٧ ـ موطأ مالك.

٨ ـ مسند أحمد.

٩ ـ مسند أبي داود الطيالسي.

١٠ ـ سنن الدارمي.

١١ ـ مسند زيد بن علي.

١٢ ـ سيرة ابن هشام.

١٣ ـ مغازي الواقدي.

١٤ ـ طبقات ابن سعد.

وقد بقي المستشرق المذكور ـ وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة لَيْدِن ـ في تأليفه وترتيبه عشر سنين. كما أن المترجِم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه.

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيَّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال:

(وقد رتَّب الأستاذ ونسنك كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية، وقسّم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتّب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب).

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والمعاني وليست على الألفاظ والمباني، ثم يرتب تلك الموضوعات والمعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها، فهو إذن معجم للموضوعات، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتعلق بكل موضوع،

وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة مما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة.

وجاء في مقدمته بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي:

(موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي ـ المبيّنة في أوله ـ من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها، فهو لا يدلك على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كمفتاح أحاديث الصحيحين ـ للتوقادي ـ، وإنما يدلك على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع، ثم ما يليها من فروعه).

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً، وميزة هذه الطريقة في الترتيب، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدلّك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه، على أن لكل من الطريقتين ميزة تتميز بها عن الأخرى.

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي:

١ ـ يذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنَّف.

٢ ـ يذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم، وموطأ مالك، ومسندي زيد بن علي، وأبي داود الطيالسي، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح

مسلم، وموطأ مالك، فقط.

٣ ـ يذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل، وطبقات ابن سعد، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد، وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد.

هذا وقد كُتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي:

(مفتاح كنوز السنة: هو معجم مفهرس عام تفصيلي، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عسر الشهيرة، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب. وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومُسْنَدَيْ زيد بن علي، وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات. مما يمكّن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء).

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً. وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في ص (أ) من مقدمة الكتاب.

بخ = صحيح البخاري، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

مس = صحيح مسلم، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.

بد = سنن أبي داود، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

تر = سنن الترمذي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

نس = سنن النسائي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

مج = سنن ابن ماجه، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

مي = سنن الدارمي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

ما = موطأ مالك، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.

ز = مسند زيد بن علي، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

عد = طبقات ابن سعد، مقسم إلى أجزاء، وبعض الأجزاء إلى أقسام، والرقم يدل على الصفحة.

حم = مسند أحمد بن حنبل، مقسم إلى أجزاء، والرقم يدل على الصفحة من الجزء.

ط = مسند الطيالسي، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

هش = سيرة ابن هشام، الرقم يدل على الصفحة.

قد = مغازي الواقدي، الرقم يدل على الصفحة.

ك = كتاب. ب = باب. ح = حديث. ص = صفحة.

جـ = جزء. ق = قسم. قا = قابل ما قبلها بما بعدها. م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات. الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب.

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج:

جاء في صفحة /٤٦/ العمود الثاني مادة «الأصابع» ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي «الإشارة بالإصبع في الصلاة» ثم جاء تحت الفقرة ما يلي:

١ ـ مس ـ ك ١٥ ح ١٤٧.

٢ ـ بد ـ ك ١١ ب ٥٦.

٣ ـ تر ـ ك ٤٥ ب ١٠٤.

٤ ـ نس ـ ك ١٢ ب ٧٩.

ك ١٣ ب ٣٠ و٣٦ ـ ٣٩.

٥ ـ مج ـ ك ٥ ب ٢٧.

٦ ـ مي ـ ك ٢ ب ٨٣ و٩٢.

٧ ـ حم ـ أول ص ٣٣٩؛ ثان ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠، رابع ص٣١٦[٢]

و٣١٨(٢) و٣١٩، خامس ص٢٩٧.

٨ ـ ط ـ ح ٧٨٥.

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي:

١ ـ «صحيح مسلم»، كتاب «الحج»، حديث رقم ١٤٧.

٢ ـ «سنن أبي داود»، كتاب «المناسك»، باب ٥٦.

٣ ـ «سنن الترمذي»، كتاب «الدعوات»، باب ١٠٤.

٤ ـ «سنن النسائي»، كتاب «التطبيق»، باب ٧٩ وكتاب «السهو»، باب ٣٠ و٣٦ إلى باب ٣٩.

٥ ـ «سنن ابن ماجه»، كتاب «الإقامة» باب ٢٧.

٦ ـ «سنن الدارمي»، كتاب «الوضوء»، باب ٨٣ و٩٢.

٧ ـ «مسند أحمد»، الجزء الأول صفحة ٣٣٩، الجزء الثاني صفحة ١١٩، الجزء الثالث صفحة ٤٧٠، الجزء الرابع صفحة ٣١٦، مكرراً مرتين في هذه الصفحة، وكذلك في صفحة ٣١٨، مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك في صفحة ٣١٩، والجزء الخامس صفحة ٢٩٧.

٨ ـ «مسند الطيالسي»، حديث رقم ٧٨٥.

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة و«سنن الدارمي» و«موطأ مالك» مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في «صحيح مسلم» و«موطأ مالك» فإنه بيّن عدد أحاديث كل كتاب، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه.

وأما الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي:

١ ـ «صحيح البخاري»، طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ ـ ١٨٦٨م و١٩٠٧ ـ ١٩٠٨م.

٢ ـ «صحيح مسلم»، طبعة بولاق سنة ١٢٩٠هـ.

٣ ـ «سنن أبي داود»، طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠هـ.

٤ ـ «جامع الترمذي»، طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ.

٥ ـ «سنن النسائي»، طبعة القاهرة سنة ١٣١٢هـ.

٦ ـ «سنن ابن ماجه»، طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ.

٧ ـ «سنن الدارمي»، طبعة دهلي سنة ١٣٣٧هـ.

٨ ـ «الموطأ»، طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩هـ.

٩ ـ «مسند أحمد»، طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ (المطبعة الميمنية).

١٠ ـ «مسند الطيالسي»، طبعة حيدرآباد سنة ١٣٢١هـ[1].

١١ ـ «مسند زيد بن علي»، طبعة ميلانو سنة ١٩١٩م.

١٢ ـ «طبقات ابن سعد»، طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨م.

١٣ ـ «سيرة ابن هشام»، طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠م.

١٤ ـ «مغازي الواقدي»، طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢م.

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، والتي بينتها ص٨٦ عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن.

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فبها ونعمت، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طَلِبَته في المكان على وجه التقريب.

---

(١) أعادت تصويره دار الكتاب اللبناني في بيروت «الناشر».

ملاحظة:

كُتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب «**مفتاح كنوز السُّنّة**» ما يلي: «تنبيه: إذا لم يجد الباحث طَلِبَتَهُ في الباب المدلول عليه بالعدد فليتقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فإنه لابدَّ ظافر بالذي يريد، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات. اللّهم إلا في «**صحيح البخاري**» إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في ليدن، فإنها معدودة الكتب والأبواب».

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه اللّه في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي لمالك وغيره في «**الموطأ**»، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملاً[1] وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي اتبعه أيضاً في فهرسة «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**»، لكن نبه على ذلك هناك صراحة.

وأخيراً فإن الكتاب مفيد للمشتغل بالحديث جداً، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يخطر بالبال، ولا يقدِّر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص «الماجستير والدكتوراه» في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه، فإنه يفيدهم فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر، بل يعطيهم فقرات الموضوع، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**» على كبر حجمه وثقل حمله، وإن كان

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص: ل.

لهذا الأخير ميزة على الأول من نواحٍ أخرى.

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضاً بذكره للأعلام، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولَّى فهرستها، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص٣٥٧ إلى ص٣٦١ لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل.

وقد أثنى على الكتاب في مقدّمته وقدّره عالِمٌ من كبار علماء هذا العصر وهو الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه اللّه. ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليس عليه ملاحظات، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد واللّه أعلم.

❑❑❑